مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة **٧٦٧٣**

الاثنين، ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد وو هايتاو	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إسبانيا	السيدة ديل ريو نوفو
	أنغولا	السيد كاسيميرو
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد بيلان
	السنغال	السيد ديالو
	فرنسا	السيد غوريستاني
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد آرسيا فيفاث
	ماليزيا	السيد عبد الرزاق
	مصر	السيد موسى
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ماغواير
	نيوزيلندا	السيد والبريدج
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد واغنر
	اليابان	السيد تاكيدا

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

استؤنفت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أذكّر جميع المتكلمين بألا تتجاوز مدة بياناتهم أربع دقائق لتمكين المجلس من إنجاز أعماله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تقوم بتعميم نصوصها مكتوبة وأن تدلي بنسخة مختصرة عند التكلم في القاعة. وأود أن أناشد المتكلمين أن يدلوا بياناتهم بسرعة معقولة ليتسنى توفير ترجمة شفوية دقيقة لها.

أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد دي أغيار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة اليوم. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية، وأن أشيد بالبيانين اللذين أدلى بهما الممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم لدولة فلسطين.

مما يثلج الصدر، بعد خمس سنوات من الأعمال العدائية والمعاناة الإنسانية التي طال أمدها، الإقرار بأن وقف الأعمال العدائية في سورية يتيح الظروف المواتية لإحراز تقدم تدريجي في اتجاه تحقيق الاستقرار والسلام. لقد حصل انخفاض عام في الخسائر البشرية منذ شهر شباط/فبراير. ولم تعد مدن هامة مثل تدمر تخضع للتنظيم الذي يسمى نفسه ”الدولة الإسلامية“. وتفيد تقارير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن اتجاه إيجابي فيما يتعلق بسبل إيصال المساعدات الإنسانية. ويتم الوصول إلى المناطق المحاصرة أو المعزولة، للمرة الأولى منذ سنوات.

ومع ذلك، فإن تزايد الانتهاكات المبلغ عنها من قبل جانبي الصراع في الأسابيع الأخيرة يمكن أن تهدد التقدم الكبير الذي تم إحرازه. وندعو الطرفين إلى الاحترام الكامل لوقف الأعمال العدائية. ويجب ألا ندخر جهدا في العمل على تحقيق انتقال سياسي بقيادة وملكية سوريتين، وذلك بهدف إقامة نظام حكم موثوق وشامل للجميع وغير طائفي وصياغة دستور جديد وإنهاء الحرب، كما نص على ذلك القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بالجولة الجديدة من المفاوضات بين السوريين التي انطلقت الأسبوع الماضي في جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة، وذلك بمساعدة من الفريق الدولي لدعم سورية. والبرازيل تؤكد مجددا دعمها الثابت لجهود المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا وأنشطة لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، بقيادة السيد باولو سيرجيو بينيرو.

ولكننا نشعر أيضا بالقلق إزاء الآثار الإنسانية السلبية للجزاءات الانفرادية المفروضة على سورية. وكما أكدت دراسة كُلف بإعدادها فريق من الخبراء مؤخرا، فإن التدابير الاقتصادية والتجارية الانفرادية غالبا ما تخلق حواجز فعلية مستعصية أمام عمل المنظمات الإنسانية التي تحاول إيصال الأغذية والأدوية والوقود وغير ذلك من المواد الأساسية إلى المدنيين المتضررين من النزاع. كما أن الجزاءات تعوق تهيئة الظروف المواتية للعودة الآمنة والطوعية للاجئين إلى سورية، مما يؤدي إلى تفاقم أزمة التشريد الواسعة النطاق التي تؤثر حاليا على العديد من المجتمعات في الشرق الأوسط وأوروبا. وأخيرا، فإنها تعرقل المبادرات الرئيسية الرامية إلى إصلاح وإعادة بناء الاقتصاد والهياكل الأساسية في سورية.

ومن الجدير بالذكر أن لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان، قد انتقدت هذه الجزاءات. ولطالما اعتبرت البرازيل أن الجزاءات الانفرادية تؤدي إلى نتائج عكسية وتتناقض مع القانون الدولي. فمجلس الأمن هو الهيئة الوحيدة التي لديها ولاية قانونية واضحة لفرض التدابير الاقتصادية القسرية، وأود أن أُذكر هنا بأن الجمعية العامة تؤكد بوضوح في قرارها ١٨٥/٧٠ على أن التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية

تشكل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة وتتنافى مع المبادئ الأساسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف.

إن عدم وجود أي مؤشرات إيجابية على حدوث تطورات ملموسة بخصوص قضية فلسطين أمر يثير القلق. فلا تزال عملية السلام متوقفة، فيما يتواصل وقوع أعمال عنف ونشهد عدم احترام لمبدأ مراعاة الأصول القانونية، مما يؤدي إلى مزيد من العنف. وتنتشر أعمال بناء المستوطنات غير الشرعية والهدم ومصادرة الأراضي في الضفة الغربية ولا تزال الحالة الإنسانية بائسة، وخاصة في قطاع غزة. وإذا تُركت الأمور دون تغيير، سيستمر هذا الوضع الراهن الذي لا يُطاق في زعزعة استقرار الشرق الأوسط وفي تقويض مصداقية مجلس الأمن. وتتوقع البرازيل أن يرقى المجلس إلى مستوى مسؤولياته من خلال اتخاذ إجراءات حازمة لوضع معايير لإنهاء الاحتلال. ويظل الحل العملي الوحيد هو قيام دولة فلسطينية كاملة السيادة ومتصلة الأراضي ومستدامة اقتصاديا، وذات حدود معترف بها دوليا على أساس حدود عام ١٩٦٧، تعيش في سلام وأمن مع إسرائيل. وفي هذا الصدد، فإننا نتابع باهتمام مبادرة عقد مؤتمر دولي يهدف إلى حشد دعم واسع النطاق لعملية السلام، على النحو الذي اقترحته فرنسا. ومما يشجعنا أيضا التقارير التي تفيد بإعداد مشروع قرار، سيلزم إسرائيل بتجميد بناء المستوطنات ويحدد إطارا زمنيا للتوصل إلى حل يقوم على وجود دولتين.

وفي ما يتعلق باليمن، فإن وقف الأعمال العدائية الذي بدأ في الأسبوع الماضي واستئناف مفاوضات السلام في الكويت تحت رعاية السيد إسماعيل ولد شيخ أحمد، المبعوث الخاص للأمين العام، يمثلان خطوة تشتد الحاجة إليها صوب إنهاء نزاع ترك المدنيين الأبرياء بلا حماية وعرضهم لضروب شديدة من الصراع. ووفقا لما أفادت به منظمات حقوق الإنسان الدولية، فإن الضربات الجوية قد أصابت مرارا مناطق محمية مثل المستشفيات، فضلا عن مناطق مأهولة بالسكان. وكان من بين الحوادث الخطيرة للغاية قصف سوق في منطقة مستبأ، مما أدى إلى مقتل ما لا يقل عن ٩٧ مدنيا، من بينهم ٢٥ طفلا. وندعو جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزامها باحترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك القواعد الأساسية المتمثلة في التمييز والتناسب والحيطة. ولا تزال البرازيل تتمسك بضرورة التوصل إلى حل سياسي مستدام وشامل للجميع للأزمة اليمنية من خلال الوسائل غير العسكرية.

بينما لا تزال ليبيا غير مستقرة بشدة، فإن التطورات الأخيرة تشير إلى إحراز قدر من التقدم صوب التغلب على التحديات السياسية والأمنية الكبيرة التي تواجه البلد. ونرحب بوصول المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، الذي أيده القرار ٢٢٥٩ (٢٠١٥)، إلى طرابلس وكذلك بالأنباء التي تفيد بأنه وطد بالفعل سلطته على الوزارات الرئيسية ومؤسسات الدولة. وتؤكد البرازيل من جديد دعمها للممثل الخاص مارتن كوبلر وتحث جميع الأطراف على العمل من أجل استعادة السلام والوحدة الوطنية في ليبيا.

ثمة اعتقاد عام، يتماشى مع النموذج الإجمالي الذي ترتكز عليه التقارير الثلاثة المقدمة في عام ٢٠١٥ عن عمليات السلام (S/2015/682) والحفاظ على السلام (S/2015/560) وعن المرأة والسلام والأمن (S/2015/716)، بأنه ينبغي للأمم المتحدة، ومجلس الأمن بصفة خاصة، تفضيل وتنشيط التدابير الوقائية والجهود الدبلوماسية الرامية إلى حل المنازعات بالوسائل السلمية، ولا سيما في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد فالي دي أليدا (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

إن الأزمة الجارية في سورية، بما في ذلك ما يرتبط بها من تمدد تنظيم داعش، تشكل تهديدا وجوديا للشعب السوري. ويشعر جيران سورية على وجه خاص والمنطقة عموما بآثار الأزمة، كما أنها محسوسة في أوروبا نفسها. وإذا أردنا التصدي لهذا التهديد، يجب أولا أن نكثف جهودنا المشتركة لإنهاء الحرب في سورية بالتوصل إلى حل سياسي في إطار بيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق)، والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وثانيا، يجب علينا جميعا أن نوحد قوانا ضد تنظيم داعش بطريقة أكثر فعالية.

والاتحاد الأوروبي عضو نشط في الفريق الدولي لدعم سورية وفي فرقتي العمل التابعتين له والمعنيتين بسبل إيصال المساعدات الإنسانية ووقف الأعمال العدائية، ويؤيد تأييدا تاما الجهود التي يبذلها السيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام. ولا يوجد بديل للمحادثات بين السوريين التي تجري تحت رعاية الأمم المتحدة إذا أردنا أن نحقق هدف التوصل إلى تسوية سياسية. ونتوقع من جميع الأطراف السورية ومن يساندونها الانخراط في هذه العملية. وعلى وجه الخصوص، نشجع النظام السوري على المشاركة بحسن نية ومعالجة الجوانب الجوهرية للانتقال السياسي.

وفي هذا السياق، يؤكد الاتحاد الأوروبي أهمية العناصر الرئيسية الأربعة التي اتفق عليها الفريق الدولي لدعم سورية الدولية وأقرتها قرارات مجلس الأمن. أولا، توطيد وقف الأعمال القتالية وتوسيع نطاقه. ويتحتم على جميع الأطراف احترام الاتفاق المؤرخ ٢٧ شباط/فبراير. وثانيا، توطيد وتوسيع نطاق سبل وصول المساعدات الإنسانية، ولا سيما إلى المناطق المحاصرة والمناطق التي لا يزال يصعب الوصول إليها. ويتحمل نظام الأسد مسؤولية خاصة في هذا الصدد لأن أغلبية المناطق المحاصرة تخضع لسيطرته بوضوح. وثالثا، الإفراج عن المحتجزين بشكل تعسفي، لا سيما النساء والأطفال. ورابعا، وأود أن أقول هذا أمر هام للغاية، الشروع في عملية انتقال سياسي دون إبطاء وبقصد التوصل إلى حل دائم.

وكما أكدنا في الماضي، فإن عملية السلام في الشرق الأوسط تظل أمرا حيويا ليس للمتضررين مباشرة من الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني فحسب، بل أيضا لاستقرار المنطقة الأوسع نطاقا وبالتالي أيضا بالنسبة للاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من التحديات الراهنة على أرض الواقع، لا يزال الاتحاد الأوروبي متحدا في التزامه بتحقيق الحل القائم على وجود دولتين استنادا إلى المعايير الواردة في الاستنتاجات التي خلص إليها المجلس في تموز/يوليه ٢٠١٤. ونؤكد مجددا أنه لا يوجد بديل عن حل الدولتين عن طريق التفاوض، الذي يظل السبيل الواقعي الوحيد لإنهاء الصراع والذي يصب في المصلحة الرئيسية للإسرائيليين والفلسطينيين على السواء. ومما يؤسف له أن أبناء هذين الشعبين متضررون الآن من أعمال العنف الأخيرة التي تخلف خسائر بشرية رهيبة وتزيد من تقويض الثقة على كلا الجانبين.

وقد اتخذ الاتحاد الأوروبي موقفا واضحا وأدان أعمال العنف والإرهاب ضد المدنيين الأبرياء من جميع الأطراف. وفي كانون الثاني/يناير، حث مجلسنا للشؤون الخارجية جميع الأطراف على الامتناع عن اتخاذ إجراءات يمكن أن تؤجج مزيدا من التوتر عن طريق التحريض والاستفزاز، وعلى التقيد بمبدأي الضرورة والتناسب في استخدام القوة. وندرك أيضا الأهمية الخاصة للأماكن المقدسة ونحث الجميع على دعم الوضع الراهن لجبل الهيكل/الحرم الشريف. بيد أننا ما زلنا مقتنعين بأن التدابير الأمنية والقصيرة الأجل لا تشكل وحدها بديلا عن الحلول السياسية المستدامة. وحدوث تحولات هامة في السياسات على أرض الواقع واستعادة أفق سياسي هما السبيل الوحيد الممكن لإنهاء العنف وإعادة بناء الثقة وتمهيد الطريق لإجراء مفاوضات مجدية بشأن المسائل المعلقة. وفي هذا

السياق، من المهم للغاية أن نكفل أن تكون جميع المبادرات الدولية موجهة نحو تحقيق هذا الهدف.

وسيضطلع الاتحاد الأوروبي بدور رئيسي، لا سيما من خلال ممثله الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والمجموعة الرباعية، التي تعكف حاليا على إعداد تقرير بشأن أخطار المسار الحالي والذي سيتضمن توصيات هامة بشأن أفضل السبل لتعزيز الحل القائم على وجود دولتين.

وفي هذا السياق، يرحب الاتحاد الأوروبي أيضا بمبادرات أخرى في الساحة الدولية، مثل مؤتمر السلام الدولي الذي اقترحته فرنسا، كجزء من جهد منسق أوسع نطاقا، للحفاظ على حل الدولتين وتعزيزه.

ويظل دور الشركاء الإقليميين أساسيا. ويمكن أن تشكل مبادرة السلام العربية، ركيزة هامة في أي اتفاق سلام شامل في المستقبل، وهي توفر أيضا فرصة لوضع إطار أمني إقليمي. ولمجلس الأمن دور واضح وحاسم في هذا السياق. ونغتنم هذه الفرصة لتقديم دعمنا الكامل للسيد ملادينوف منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام. ويرى الاتحاد الأوروبي أن اتباع الجهات الدولية لنهج متكامل، يمكن أن يساعد في إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط. إننا نتطلع إلى العمل بشكل وثيق مع الشركاء خلال الأشهر المقبلة، لتحقيق هذا الهدف المشترك. من الواضح أن القدرة على تغيير الوضع هي أساسا في أيدي القادة المحليين والمجتمعات المحلية. ويبقى الدعم والمشاركة الفعالة من جانبي الصراع، شرطا أساسيا لنجاح أي مبادرة سلام.

وسيتعين على كلا الجانبين أن يظهرا من خلال السياسات والإجراءات المتخذة، التزامهما بحل الدولتين. ويجب أن يضعا حدا لجميع الإجراءات التي تقوض فرص تحقيق حل الدولتين. ويساور الاتحاد الأوروبي قلق بالغ جراء التضاؤل المستمر في فرص حل الدولتين. وفي هذا السياق، فإننا نؤكد من جديد أن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي، وتشكل عقبة أمام السلام، وتهدد بجعل حل الدولتين أمرا مستحيلا. وكما أعاد الاتحاد الأوروبي التأكيد باستمرار في قرارات مجلسه، وحصل ذلك آخر مرةفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، فإنه يعارض بشدة سياسة الاستيطان الإسرائيلية، والإجراءات المتخذة في هذا السياق، مثل الزيادة الأخيرة في عمليات الهدم، بما في ذلك المشاريع التي يمولها الاتحاد الأوروبي وتلك التي تمولها دوله الأعضاء، في المنطقة جيم، وإعلان الأراضي الخاصة أراضي تابعة للدولة، وإضفاء الطابع القانونيعلى البؤر الاستيطانية غير المأذون، وعمليات المصادرة، فضلا عن النقل القسري للأشخاص. يلحق النشاط الاستيطاني في القدس الشرقية، أضرارا بالغة بإمكانية أن تكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين في المستقبل.

وعلى نفس المنوال، ينبغي أن يكون التصدي معا لاحتياجات الشعب الفلسطيني، على رأس أولويات القادة السياسيين الفلسطينيين. ولذلك، فإننا نحث الفصائل الفلسطينية على إنجاح جهود المصالحة الجارية بسرعة، على أساس الديمقراطية ومبادئ منظمة التحرير الفلسطينية. وستكون الوحدة الوطنية الفلسطينية والمؤسسات الفلسطينية الخاضعة للمساءلة والديمقراطية، حاسمة الأهمية لإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة. ونرحب باجتماع لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، الآلية الرئيسية لإدارة المعونة والتنسيق بين المانحين، المنعقد في بروكسل اليوم وغدا بحضور الطرفين. يتمثل دورها في دعم الجهود السياسية لتحقيق حل الدولتين من خلال دعم تطوير المؤسسات استعدادا لقيام الدولة الفلسطينية.

ويجب أيضا التعجيل بالجهود المبذولة لمعالجة الوضع المتردي في قطاع غزة. وبينما أوفى الاتحاد الأوروبي بجميع

التعهدات التي التزم بها في مؤتمر القاهرة الذي عقد في عام ٢٠١٤، فإننا نحث جميع الأطراف الأخرى على أن تحذو حذوه. ومن شأن زيادة الوصول إلى غزة عبر المعابر القانونية، الإسهام أيضا في تحسن الحالة وفقا للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

اسمحوا لي أن أختتم بالإشارة إلى أنه ينبغي، في رأينا، أن يشكل تقرير المجموعة الرباعية المقبل، الأساس الذي يجب أن يحدد بمزيد من التفصيل الخطوات الملموسة التي يجب على الجانبين اتخاذها لاعادة تهيئة الأفق السياسيلحل الدولتين مع الدعم الكامل للمجتمع الدولي.

ويتعين علينا معا، إيجاد سبل لمنع حدوث المزيد من الكوارث في منطقة الشرق الأوسط، وذلك أساسا لأسباب إنسانية، ولكن أيضا لأن اليأس يمكن أن يولد التطرف والمزيد من أعمال العنف. ونأمل أن يواصل الاتحاد الأوروبي، جنبا إلى جنب مع الشركاء الدوليين، من خلال الإسهام الأساسي لأطراف الصراع، بذل جهوده المنسقة لمنع تصاعد أعمال العنف، والدفاع عن فرص تحقيق حل الدولتين.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد سلام (لبنان) (تكلم بالإنكليزية): منذ بداية عام ٢٠١٦، وفقا للإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة، اسمحوا لي أن أؤكد أن تلك هي إحصاءات الأمم المتحدة الرسمية، ولم تُستق من أي مصدر فلسطيني أو عربي، هدمت السلطات الإسرائيلية ٥٣٩ مبنى في المنطقة جيم، من الأراضي الفلسطينية المحتلة، مقارنة مع ما مجموعه ٤٥٣ مبنى خلال مجمل عام ٢٠١٥. وبالمثل، جرى منذ بداية هذا العام، تشريد ٨٠٥ فلسطينيين نتيجة لهدم منازلهم، بالمقارنة مع ما مجموعه ٥٨٠ شخصا خلال مجمل عام ٢٠١٥. وفي الواقع، تشير الإحصاءات الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إلى أن عمليات الهدم زادت في المتوسط من ٥٠ عملية شهريا خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ إلى ١٦٥ عملية شهريا، منذ شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، مع تنفيذ ٢٣٥ عملية هدم، في شهر شباط/فبراير وحده. ومن أجل وضع هذه الأرقام في سياقها، اسمحوا لي أن أذكر أيضا بأنه منذ شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، كانت إسرائيل مسؤولة عن قتل أكثر من ٩ ٣٠٠ مدني فلسطيني، بينهم ٢ ١٠٠ طفل، وجرح أكثر من ٨٧ ٠٠٠ شخص. وعلاوة على ذلك، هدمت إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، ٢٨ ٠٠٠ منزل فلسطيني.

وتشكل تلك الحقائق تذكيرا واضحا بأن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لم تخفق في تحمل مسؤوليتها الأساسية المترتبة عليها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة عن حماية المدنيين الفلسطينيين فحسب، بل على العكس، دأبت على اتباع سياسة متعمدة ومستمرة لتشديد الخناق ضد الفلسطينيين المدنيين، في استخفاف تام بحياتهم وحقوقهم الأساسية، بهدف تكريس وترسيخ احتلالها غير القانوني لأراضيهم. وبعد ما يناهز خمسة عقود من الانتهاكات اليومية لحقوقهم الأساسية، بما في ذلك، من بين أمور أخرى، عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية التي لا تعد ولا تحصى، وعمليات القتل والتعذيب خارج نطاق القضاء، وبعد ما يناهز خمسة عقود من مصادرة ممتلكاتهم الخاصة وهدم منازلهم وتهجيرهم بشكل قسري، فإن أقل ما يتوقعه الفلسطينيون في الأراضي المحتلة، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، من المجلس، المسؤول وفقا لميثاق الأمم المتحدة عن حفظ السلم والأمن، أن يتخذ، ريثما ينجح في وضع حد للاحتلال الإسرائيلي، كل التدابير اللازمة لضمان توفير الحماية لهم، سواء كأفراد أو كشعب، بما في ذلك وقف جميع أشكال الاستيطان لأرضهم.

اسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى الأزمة السورية. فقد أعطى الاتفاق الذي أبرم خلال شهر شباط/فبراير الماضي بشأن وقف الأعمال العدائية، سورية وشعبها بصيصا من الأمل في إمكانية التوصل إلى تسوية للصراع. ونغتنم هذه الفرصة

لنشيد بالمبعوث الخاص دي مستورا، على الجهود الجبارة التي بذلها، والوقت الذي خصصه لتهيئة الظروف لوقف الأعمال العدائية، مسترشدا في ذلك بعمل الفريق الدولي لدعم سورية. وننوه أيضا بقيادة الرئيسين المشاركين لفرقة العمل المعنية بوقف إطلاق النار، الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، دعما لوقف الأعمال العدائية، الذى أدى إلى انخفاض كبير في عدد الضحايا المدنيين، وأفسح المجال لاستئناف المحادثات بين الأطراف السورية في جنيف، التي ينبغي أن تؤدي على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة إلى التوصل إلى حل سياسي دائم، يلبي طموحات الشعب السوري في العيش في سلام وكرامة في دولة ذات سيادة وموحدة. ولن يؤدي سوى هذا الحل إلى تحويل وقف الأعمال العدائية الحالي، إلى سلم أهلي مستدام، من خلال تمكين الشعب السوري من الشروع في مهمة طويلة وشاقة من المصالحة الوطنية وإعادة البناء، وتمهيد الطريق لعودة اللاجئين السوريين والنازحين إلى ديارهم وسبل عيشهم.

ومع ذلك، وإلى أن يعود اللاجئون السوريون المقيمون حاليا في لبنان وعددهم ١,٢ مليون لاجئ إلى بلدهم في نهاية المطاف، سنظل نكرر دعوتنا إلى المجتمع الدولي للوفاء بتعهداته وتزويد لبنان بالوسائل اللازمة للتعامل مع تلك المسؤولية الضخمة. ولن يتمكن لبنان من توفير احتياجات اللاجئين والتعويض عن بعض الآثار السلبية التي خلفتها الأزمة الإنسانية التي طال أمدها على النمو الاقتصادي لبلدي ومستويات البطالة والضغط على البنية التحتية لقطاعات التعليم والصحة والطاقة والمياه والصرف الصحي والإسكان فيه إلا بتوفير المساعدة الكافية التي تدمج التمويل الإنساني والتنموي.

وفي الشهر الماضي شرُف بلدي باستقبال الزيارة المشتركة لكل من الأمين العام ورئيس البنك الدولي ورئيس البنك الإسلامي للتنمية. وقد كانت مناسبة هامة بالنسبة لهم لتقييم هذه الاحتياجات بصورة مباشرة. فبعد مرور خمس سنوات على بدء النزاع في سورية وبعد العديد من مؤتمرات الجهات المانحة، ولا سيما المؤتمر الذي عقد في لندن في شباط/فبراير، من المهم للغاية إنشاء آلية متابعة لتلك المؤتمرات. وقد فصلنا، في بياننا أمام الجمعية العامة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ (انظر A/70/PV.59)، اقتراحنا بشأن هذه الآلية حتى يمكن المتابعة مع المانحين فيما يتعلق بالوفاء بتعهداتهم. ونكرر اليوم دعوتنا إلى اتخاذ هذا الإجراء.

وكانت الزيارة المشتركة بالنسبة لنا في لبنان أيضا بمثابة رسالة دعم وتضامن دوليين هامة لمساعدة البلد في الحفاظ على الاستقرار والأمن. وفي ذلك السياق، شددت حكومة بلدي على الحاجة إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وإنهاء الانتهاكات الإسرائيلية لسيادة بلدي برا وبحرا وجوا. كما نود أن نشير إلى أن الفقرة ١٠ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) تطلب إلى الأمين العام

”أن يضع، من خلال الاتصال بالعناصر الفاعلة الرئيسية الدولية والأطراف المعنية، مقترحات ... لترسيم الحدود الدولية للبنان، لا سيما في مناطق الحدود المتنازع عليها أو غير المؤكدة“.

ونشير أيضا إلى أن من بين المقاصد الرئيسية للأمم المتحدة، كما ورد في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة:

”تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها“.

كما طلبت حكومة بلدي إلى الأمين العام بذل مساع حميدة في ترسيم الحدود البحرية المتنازع عليها والمنطقة الاقتصادية الخالصة بين لبنان وإسرائيل، مشددة على أن عدم

تسوية المسألة سيظل مصدرا للنزاع بما يهدد السلام والأمن في منطقتنا.

وأود أن أختتم كلمتي بالعودة إلى حيث بدأت لأشدد مرة أخرى على الحاجة الملحة إلى قيام المجلس بإنهاء الأنشطة الاستيطانية في دولة فلسطين المحتلة وبتوفير الحماية الدولية للفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال. ولا يمثل عدم القيام بذلك تنازلا أخلاقيا وسياسيا فحسب، بل إنه يرقى إلى منح إسرائيل الإذن بمواصلة انتهاكاتها الصارخة للقرارات العديدة الصادرة عن المجلس والجمعية العامة بشأن قضية فلسطين، ناهيك عن المبادئ المنصوص عليها في الميثاق وقواعد القانون الدولي. وفي الواقع، فإن عدم ارتقاء المجلس إلى مستوى مسؤولياته قد مكن السيد نتنياهو من أن يعلن يوم السبت:

”لقد آن الأوان لأن يعترف المجتمع الدولي أخيرا بأن الجولان ستظل تحت السيادة الإسرائيلية إلى الأبد“.

أو لم يأن الأوان، بدلا من ذلك، لأن يُذكر المجتمع الدولي ممثلا في المجلس، السيد نتنياهو بالتزامات إسرائيل بموجب القرار ٤٩٧ (١٩٨١) الذي يؤكد من جديد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وأن يدين تصريحه بأقوى العبارات الممكنة؟

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): بداية، أود أن أجدد تقديرنا لحسن إدارتكم لأعمال مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنيا لكم دوام التوفيق. كما أشكركم على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة حول الحالة في الشرق الأوسط، وأشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية في بداية هذه الجلسة.

يطيب لي أيضا أن أشير إلى الكلمة الهامة التي ألقاها فخامة رئيس جمهورية الصين الشعبية أمام مجلس جامعة الدول العربية في مطلع هذا العام، في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، والتي دعا فيها مجددا إلى رفع الظلم التاريخي عن الشعب الفلسطيني وتمكينه من ممارسة حقوقه وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة على حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. ونعبر عن امتناننا لما يقوم به بلدكم الصديق وما تقدمونه شخصيا من جهود في هذا المجال.

نجتمع اليوم مرة أخرى وإسرائيل ماضية في ممارساتها الإرهابية والعدوانية وانتهاكاتها الخطيرة للقانون الدولي وتحديها للشرعية الدولية دون خوف من معاقبة أو محاسبة. ولقد طلبنا المرة تلو الأخرى من مجلسكم الموقر إلزام إسرائيل بإنهاء جرائم الحرب التي ترتكبها وانتهاكاتها لحقوق الإنسان. وبالرغم من الإجماع الدولي على عدم شرعية سياسات إسرائيل الاستعمارية وممارساتها التعسفية ضد الشعب الفلسطيني، إلا أن مجلس الأمن ما زال يبدو متقاعسا حيال وضع حد للعدوان الإسرائيلي وتحميل إسرائيل مسؤوليات هذا العدوان ومحاسبتها على جرائمها المتكررة تجاه الشعب الفلسطيني.

وهكذا تستمر إسرائيل في استخدام القوة المفرطة ضد الشعب الفلسطيني. وتستمر في احتجاز الآلاف من المعتقلين الفلسطينيين والتعريض بهم وتعذيبهم واستغلالهم والقيام بالعديد من الإعدامات الميدانية. ومع استمرار كل هذه الأعمال الإرهابية، تدعي إسرائيل أنها ملتزمة بحل الدولتين. ونتساءل: عن أي دولتين تتحدث قوة الاحتلال والتوغل في الاستيطان ماض بلا هوادة، والاستيلاء على الأراضي والممتلكات، وهدم المنازل وتشريد العوائل والقيام بعمليات الإخلاء والتهجير القسري مستمر بلا حدود؟ ألم تعلموا بقرار إسرائيل بناء ٢٠٠ مستوطنة جديدة في الضفة الغربية منذ أيام؟ كما تستمر إسرائيل في تنفيذ خططها غير القانونية لضم مدينة القدس الشريف وتشويه هويتها العربية وتغيير تركيبتها السكانية وعزلها عن محيطها الفلسطيني، فضلا عن

المحاولات الرامية إلى التغيير القانوني للمسجد الأقصى المبارك وفرض السيطرة على الأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف. فعن أي دولتين تتحدث إسرائيل؟

لقد وصل الأمر إلى أن تعقد حكومة الاحتلال الإسرائيلية جلستها في الجولان العربي السوري المحتل في تطور خطير هو الأول من نوعه، وتطالب المجتمع الدولي الاعتراف باحتلالها له، وتدعي بكل وقاحة بأن الجولان جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل في العصر الحديث وأن مرتفعات الجولان ستبقى بيد إسرائيل إلى الأبد، في مخالفة واضحة لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) وجميع المواثيق الدولية التي لا تجيز العبث بالوضع القانوني للأراضي المحتلة. إننا ندين بأشد العبارات كل هذه التصريحات والأعمال العدوانية. ونطالبكم بإلزام إسرائيل بتطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بانسحابها من جميع الأراضي الفلسطينية حتى حدود عام ١٩٦٧ وجميع الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك الجولان العربي السوري المحتل.

و من هذا المنطلق، يرحب وفد بلدي مجددا بالمبادرة الفرنسية للدعوة إلى مؤتمر دولي للسلام بما يسهم في تعزيز الأمن والسلام في المنطقة، وفقا لمرجعيات عملية السلام والمبادرة العربية للسلام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وذلك بهدف الخروج بآلية دولية فعالة تضمن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين وفق إطار زمني محدد.

لقد عانى الشعب الفلسطيني أمدا طويلا من احتلال جائر وسياسات قمع تعسفية عنصرية. وإننا نقدم له التحية على صموده ونضاله للدفاع عن أرضه وأبنائه ومقدساته ونطالب مجلس الأمن تحميل حكومة الاحتلال الإسرائيلية المسؤولية القانونية الجنائية عما ترتكبه من انتهاكات جسيمة ومطالبة إسرائيل بإطلاق السراح الفوري لجميع الأسرى والمعتقلين والاستجابة الفورية لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية. كما نجدد نداءنا بالتدخل السريع لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني ونناشد مجلس الأمن أن يكون رد فعله متوائما مع جسامة الأحداث وعظم المسؤولية وأن ينتقل بشجاعة إلى منح الشعب الفلسطيني الحق في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف على حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧ .

إن المملكة العربية السعودية تعرب عن قلقها البالغ من استمرار معاناة الشعب السوري الشقيق فرغم الجهود الدولية المبذولة لإنهاء الأزمة السورية، وبالرغم من إصدار مجلس الأمن القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) والقرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦)، والإعلان عن وقف الأعمال العدائية، وإدخال المساعدات الإنسانية تمهيدا لانطلاق المفاوضات الرسمية حول عملية الانتقال السياسية والتنفيذ الكامل لبيان جنيف ١، لا تزال انتهاكات القوات السورية مستمرة بشكل يومي وأرواح السوريين تتعرض للقتل وأجسادهم للتشويه ومدنهم للتدمير، بما في ذلك عبر استخدام الأسلحة العشوائية ومنها البراميل المتفجرة.

إن تعزيز وجود قوات الحرس الثوري الإيراني الأجنبية في سورية ومليشيات حزب الله الإرهابي والمشاركة في العمليات الإجرامية التي تقوم بها قوات النظام السوري ضد الشعب السوري تصعيد مستمر وخطير سوف تكون له انعكاسات وخيمة تصل إلى تهديد أمن المنطقة وسلامتها والعالم أجمع. كما أننا نعرب عن بالغ القلق إثر تدهور الحالة الإنسانية المستمر في سورية. فالحصار لا يزال مفروضا على العديد من المدن والمناطق، ومنها على سبيل المثال داريا التي اعتصم العشرات من نسائها وأطفالها على ركام المنازل المدمرة احتجاجا على إهمال الجهات الدولية لهم وعلى الإخفاق في فك الحصار عنهم. وإننا نناشد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن يقوم بدوره الموكل إليه في تيسير إيصال المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها بأفضل الطرق وبمنتهى الشفافية.

وإذ يجدد وفد بلدي دعمه لجهود المبعوث الأممي في سورية، السيد ستيفان دي ميستورا، في إطار ولايته الممنوحة له وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي أرسى خارطة الطريق للمفاوضات السياسية الرسمية حول الانتقال السياسي، نعيد تأكيدنا على الاستمرار في تقديم الدعم الكامل للشعب السوري واحترام قراراته ومساندته بجميع الوسائل الممكنة. ومن هذا المنطلق، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى التعاون الفوري على تطبيق بيان ”جنيف ١“، بما في ذلك الدعوة إلى تكوين هيئة حكم انتقالية ذات سلطات تنفيذية واسعة تعمل على تأسيس سورية المستقبل. سورية التي تتسع لكل أبنائها المخلصين أيا كانت انتماءاتهم الفكرية أو السياسية أو الدينية أو المذهبية أو العرقية سورية التي تنبذ الإرهاب وترفض العنف وتترفع عن التعصب والتطرف. سورية التي لا مكان فيها لمن تلطخت أيديهم بدماء الشعب السوري.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان.

السيدة لودهي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): اليوم، أكثر من أي وقت مضى، الشرق الأوسط يغلي بالنزاعات. فقد انتشرت الحرب والمعاناة بشكل مطرد من بؤرتها المتمثلة في النزاع الفلسطيني ــ الإسرائيلي في الأرض المقدسة. وآفاق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين منعدمة. والقيادة الإسرائيلية الحالية تسارع إلى تبديد إمكانية حل الدولتين، الذي قبله بصورة رسمية الطرفان والمجتمع الدولي. وهي تقوم بذلك عن عمد، من خلال سياستها المتمثلة في توسيع المستوطنات وهدم المنازل والتحريض، اقترانا برفض الدخول في حوار جاد من أجل تنفيذ حل الدولتين المتفق عليها دوليا.

والعنف الذي تقترفه قوات الاحتلال ضد الأطفال والنساء الفلسطينيين وغيرهم من الفلسطينيين الأبرياء مستمر. والمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الضفة الغربية والقدس الشرقية تزايدت بنسبة ٢٥٠ في المائة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام مقارنة بالعام الماضي.

وقد أقر تقرير مكتب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط في الأسبوع الماضي عن حق بأن صلاحية حل الدولتين في خطر. وثمة خطر آخر يتمثل في اندلاع انتفاضة أخرى إذا لم يتم إحياء عملية سلام ذات مصداقية بسرعة. وما لم توافق الحكومة الإسرائيلية على استئناف تنفيذ حل الدولتين وتوقف وتلغي سياستها المتمثلة في توسيع المستوطنات، يجب على مجلس الأمن، وفقا لولايته وقراراته، أن يعتمد خطة ملموسة وملزمة قانونا من أجل تنفيذ حل الدولتين واتخاذ التدابير اللازمة لإنفاذها.

فحل الدولتين وعد به المجتمع الدولي الشعب الفلسطيني. وهذا الوعد وعد رسمي يجب الوفاء به. ودولة فلسطين المستقلة والمتصلة جغرافيا وتتوفر لها مقومات البقاء على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، مع القدس الشريف عاصمة لها، هو هدفنا ويجب أن يبقى كذلك.

وباكستان، من جانبها، ما زالت ملتزمة بدعم الفلسطينيين في كفاحهم المشروع منذ عقود من أجل حقوقهم وكرامتهم. وقد أكد رئيس باكستان هذا الالتزام عندما اجتمع مع الرئيس عباس في مؤتمر القمة الاستثنائي لمنظمة التعاون الإسلامي في جاكرتا الشهر الماضي.

وسيكون من الصعب حل الأزمات الأخرى التي انتشرت في الشرق الأوسط أو وقف تصاعد الإرهاب والتطرف إذا لم يقم العالم بإيجاد حل عادل ودائم للنزاع العربي – الإسرائيلي.

وفي الوقت ذاته، تحول ما سمي بالربيع العربي إلى شتاء من اليأس والمعاناة. وحجم المعاناة في سورية والعراق واليمن وفي أماكن أخرى لم يسبق له مثيل من حيث نطاقه وشدته.

وبينما نناقش الحلول هنا اليوم، لا يزال الناس يعانون معاناة لا يمكن تصورها، وقد أدى نزوحهم إلى كارثة إنسانية. وثمة حاجة ماسة إلى الحنكة السياسية والدبلوماسية والحوار. فالاستقطاب السياسي والإيديولوجي في المنطقة قد أدى إلى تفاقم آثار التدخل الخارجي، وتكثيف الانقسامات الطائفية والعرقية وزيادة صعوبة الحلول السياسية.

والوحدة التي أبداها المجتمع الدولي في مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) خطوة أولى حاسمة. ولكن هذه الجهود لن تكون ناجحة إلا إذا قام العالم بمعالجة الأسباب الكامنة وراء اجتذاب أيديولوجيتها الخبيثة ة للكثير من الشباب والأشخاص السريعي التأثر في بلدان كثيرة جدا.

وشهدت سورية مؤخرا الذكرى السنوية الخامسة لبدء النزاع. وكل سنة كانت أسوأ من السنة التي سبقتها. وما زال الشعب السوري يعاني من مشاق لا يمكن تصورها. والفظائع ترتكبها جميع الأطراف.

ونتفق جميعا على أنه لا يوجد أي حل عسكري لهذا النزاع. ولذلك، من الأهمية بمكان أن يتم الحفاظ على وقف الأعمال القتالية الهش، وأن تفضي المحادثات عن قرب في جنيف، التي استؤنفت في الأسبوع الماضي، على أقل تقدير إلى رسم طريق المضي قدما نحو التوصل إلى تسوية تفاوضية.

ونؤيد الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، ستافان دي ميستورا، ونأمل أن تولي جميع الأطراف الأولوية لمصالح الشعب السوري في التوصل إلى حل سياسي دائم لهذا النزاع الشديد، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وقد بدأت تظهر بوادر إيجابية من اليمن أيضاً. وتم الاتفاق على هدنة في الأسبوع الماضي، وبالرغم من أن الحوار المباشر وجهاً لوجه الذي كان من المقرر أن يبدأ في الكويت في وقت سابق اليوم واجه صعوبة ما، فإننا نأمل أن تكون مؤقتة. ونحيط علماً مع التفاؤل بما قاله المبعوث الخاص إسماعيل ولد الشيخ أحمد في المجلس في الأسبوع الماضي،

> ”[نحن] الآن أقرب إلى السلام من أي وقت مضى.“ (S/PV.7672، صفحة ٤).

ولن يكون من السهل استعادة السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. وفيما يتجاوز الدبلوماسية والالتزام الحقيقي من جانب كل القوى والأطراف بالحلول التفاوضية، ثمة حاجة إلى سياسة شاملة ومستنيرة لمعالجة الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكامنة وراء تلك النزاعات والتغلب عليها.

وبلدي مستعد للإسهام في بناء نظام جديد وسلمي في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أدلي ببياني، أود أن أتقدم بالتعازي لشعبي اليابان وإكوادور وحكومتيهما للخسائر في الأرواح نتيجة للزلازل الأخيرة التي ضربت البلدين.

يشرفني أن أتكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وأن أعرب عن تقدير الحركة للرئاسة الصينية لعقد هذه المناقشة المفتوحة في هذا المنعطف الحرج بالنسبة لشعب فلسطين والشرق الأوسط. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

ونظراً لضيق الوقت، سأدلي بنسخة مختصرة من بياني، مع تعميم النص الكامل.

كلما عقد المجلس مناقشة مفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، تسترعي حركة عدم الانحياز الاهتمام الدولي وتطالب بعمل عاجل للتصدي للاحتلال الإسرائيلي غير المشروع والوحشي الذي يسبب الكثير من المعاناة للشعب الفلسطيني، ويثير الغضب والإحباط الشديدين ويؤجج التوترات. وانتهاكات إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، تتسبب في معاناة إنسانية واسعة النطاق، وزعزعة الاستقرار عن قصد، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة وبعيدة الأثر على آفاق الحل السلمي للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي وإحلال السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط وخارجها.

وفي كل مرة، نكرر دعوتنا للمجتمع الدولي، ومجلس الأمن بالدرجة الأولى، للتمسك بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والالتزام باحترام تلك الصكوك وضمان ذلك الاحترام، بما في ذلك من خلال اتخاذ الإجراءات الضرورية لحمل إسرائيل على وضع حد لجرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها ضد الشعب الفلسطيني وإنهاء الاحتلال الأجنبي غير المشروع لأرض شعب آخر.

وللأسف، فقد عجز مجلس الأمن عن الوفاء بالتزاماته، على الرغم من التوافق العالمي الواضح على عدم شرعية السياسات والممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وعلى الضرورة الملحة لإنهاء ذلك النزاع المستمر منذ عقود كيما تتحقق للشعب الفلسطيني أخيراً الحرية والحقوق والعدالة التي حرم منها ظلماً لفترة طال أمدها أكثر من اللازم.

إن تقاعس المجتمع الدولي قد شجع إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ومكنها من العمل في ظل الإفلات من العقاب. وبالتالي، فقد كثفت إجراءاتها القمعية غير المشروعة ضد السكان المدنيين الفلسطينيين العزل بجملة أمور، منها استخدام القوة المفرطة ضد المدنيين الفلسطينيين، وبينهم أطفال ونساء، مما تسبب في وفيات وإصابات. وقد دأبت السلطة القائمة بالاحتلال على بناء وتوسيع المستوطنات غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، الأمر الذي لا يشكل انتهاكاً خطيراً لاتفاقية جنيف الرابعة فحسب، بل يمثل أيضاً جريمة حرب على النحو المحدد في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وتواصل إسرائيل كذلك تدابيرها القمعية والعقابية غير القانونية، بما فيها هدم المنازل وترك عدد لا يحصى من الأسر الفلسطينية بلا مأوى ولا أمل. ولتلك الانتهاكات الإسرائيلية أثر مدمر فادح، وهو ما يتجلى في التوترات المتزايدة وتدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية وتعميق حالة الإحباط واليأس في صفوف السكان المدنيين الفلسطينيين، الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ قرابة نصف القرن.

وعلاوة على ذلك، فإن الكارثة الإنسانية التي تعمدت السلطة القائمة بالاحتلال إلحاقها بقطاع غزة ما زالت لم تُجبر، مع استمرار الحصار الإسرائيلي غير المشروع في عرقلة إعادة بناء الآلاف من المنازل والبنى التحتية المتضررة والمدمرة، واستمرار تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وكذلك استمرار الحصار الخانق على قطاع غزة. وما زال السكان المدنيون الفلسطينيون هناك معزولين عن بقية فلسطين والعالم بأسره. ويواجه الشباب في غزة ظروفاً حرجة بشكل خاص، لغياب الأمل والفرص. ونود أن نلفت انتباه المجلس إلى ذلك الجانب الخطير.

يجب أن يتحرك مجلس الأمن وفقاً للقانون الإنساني الدولي لضمان حماية السكان المدنيين الفلسطينيين تحت الاحتلال الإسرائيلي. ويجب أن يتصرف المجلس أيضاً، بموجب القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات المجلس

ذاته، لوضع حد لاستمرار الاستعمار الإسرائيلي غير المشروع للأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وهذا هو الحد الأدنى والأساسي المطلوب من مجلس الأمن، الأمر الذي لا يجافي المنطق أو يخرج عن نطاق واجباته في هذا الشأن.

كيف يمكن للمجلس أن يظل صامتاً بينما تواصل إسرائيل سياستها الاستيطانية الممنهجة وتستمر في بناء الجدار العازل ومصادرة الأراضي الفلسطينية وضمها فعلياً تحت ذرائع مختلفة، مثل ”أراضي الدولة“ أو ”تمارين عسكرية“ أو ”البناء بدون ترخيص“؟ هذه وغيرها من الانتهاكات الممنهجة، كهدم المنازل والتهجير القسري للمدنيين الفلسطينيين، واعتقال واحتجاز الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، والعنف المتواصل والإرهاب والاستفزاز من قبل المستوطنين والمتطرفين الإسرائيليين، بما في ذلك عند المواقع الدينية الحساسة، وبالأخص عند المسجد الأقصى في القدس الشرقية المحتلة، مستمرة بلا هوادة، مما يفاقم الوضع الهش للغاية على أرض الواقع. ولا بد من التصدي لتلك الانتهاكات على الفور، فليس من المقبول أن يسمح لإسرائيل أن تكون بمنأى عن العقاب وألا تعاني من عواقب أفعالها. ويجب رفض أي مبرر لمثل هذا الإجرام، وقد تأخر الوقت كثيراً للعمل، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي ومسؤولياتنا الأخلاقية إزاء قضية فلسطين.

أخيراً، وفي الوقت الذي يواجه الشعب الفلسطيني عدواناً إسرائيلياً متزايداً، وانحساراً سريعاً للأمل في احتمالات السلام والعدالة، فإن حركة عدم الانحياز تغتنم هذه الفرصة لكي تؤكد مجدداً تضامنها البعيد الأمد مع الشعب الفلسطيني، وتحيي صموده المستمر منذ عقود بالرغم من الكثير من المعاناة والظلم. وحركة عدم الانحياز تؤكد مرة أخرى دعمها لتحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة وحقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والحرية في دولة مستقلة وقابلة للحياة في فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، وكذلك لإيجاد حل عادل لتخفيف محنة اللاجئين الفلسطينيين وفقا للقرار ١٩٤ (د- ٣)، لعام ١٩٤٨.

ولا يزال لبنان يعاني من الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لحدوده والتوغل في أراضيه، الذي أعقب سنوات من الاحتلال والعدوان. وللأسف، لا تزال إسرائيل تواصل انتهاك المجال الجوي اللبناني، وتكثف توغلها في أجواء لبنان، وهذه الأنشطة تشكل انتهاكاً صارخاً للسيادة اللبنانية وللقرارات الدولية ذات الصلة، لا سيما القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وينبغي تنفيذ أحكام ذلك القرار على نحو يكفل تعزيز أسس الأمن والاستقرار في لبنان ويحول دون قيام إسرائيل بانتهاكاتها اليومية للسيادة اللبنانية.

وفيما يتعلق بالجولان السوري المحتل، وخاصة في ضوء التحدي السافر لإرادة المجتمع الدولي مؤخراً، فإن الحركة تدين كافة التدابير المتخذة من قبل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لتغيير الوضع القانوني والمادي والسكاني للجولان السوري المحتل، والتي ازدادت كثافتها بعد اندلاع الأزمة السورية.

وتطالب حركة عدم الانحياز مرة أخرى بأن تلتزم إسرائيل بالقرار ٤٩٧ (١٩٨١) وأن تنسحب انسحابا كاملا من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، تنفيذا للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد لال (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. ونشكر أيضا الأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة التي قدمها اليوم.

إن للهند موقفا واضحا ومتسقا ومعروفا منذ وقت طويل إزاء عملية سلام الشرق الأوسط. فنحن نؤيد الحل التفاوضي

المؤدي إلى إقامة دولة فلسطين المستقلة الموحدة وذات السيادة، التي تتوفر لها مقومات البقاء وعاصمتها القدس الشرقية داخل حدود آمنة ومعترف بها، وتعيش جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل، على النحو الذي تم إقراره في خريطة الطريق للمجموعة الرباعية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويقوم النهج الذي تتّبعه الهند إزاء فلسطين على ثلاثة أبعاد رئيسية للتضامن مع الشعب الفلسطيني: تأييد قضية فلسطين، وتأييد إقامة الدولة الفلسطينية ودعم جهود بناء القدرات التي تبذلها فلسطين.

ولا يزال التزامنا المستمر بالقضية الفلسطينية وصداقتنا مع الشعب الفلسطيني يمثلان جزءا لا يتجزأ من سياستنا الخارجية. ويتجلى ذلك في التبادلات الرفيعة المستوى الجارية، مثل زيارات القادة الهنود إلى فلسطين في الأشهر الأخيرة، بما في ذلك رئيس بلدنا ورئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية.

وقد دأبت الهند – في سياق دعمنا المستمر لجهود بناء الدولة الفلسطينية – على توسيع نطاق المساعدة التقنية والمالية لذلك البلد. وتقدم الهند سنويا مبلغ مليون دولار إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وتبرعت الهند أيضا بمبلغ ٤ مليون دولار في استجابة منها للخطة الوطنية للإنعاش المبكر وإعادة إعمار غزة.

ويساورنا القلق إزاء التراجع المستمر في عملية السلام منذ المساعي المبذولة في وقت سابق لإجراء محادثات مباشرة – إلا أنها انهارت قبل عامين بالرغم من الجهود الرامية إلى إجراء مفاوضات جادة بين الطرفين – وهي جهود لم تكن حاسمة. وشهدنا بدلا من ذلك تصعيدا مؤسفا للتوتر في غزة. وللأسف فإن الإجراءات الانفرادية التي يتخذها الطرفان لن تؤدي إلا إلى مزيد من الخلاف بينهما. وما تزال الهند على اقتناع راسخ بأنّ الحوار يمثل الخيار الوحيد الممكن والذي من شأنه أن يعالج المسألة بصورة فعالة. وما زال يحدونا الأمل ونحث كلا الطرفين على استئناف عملية السلام في أقرب وقت ممكن لأجل التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين.

وفيما يخص اليمن، ما فتئت الهند تحث جميع الأطراف المعنية على تسوية خلافاتها بالطرق الودية بغية إيجاد حل قائم على توافق الآراء. وقد شعرنا بالارتياح إلى محادثات السلام المقرر إجراؤها، ونأمل أن تبدأ قريبا وتؤدي إلى نتائج إيجابية.

وفيما يتعلق بسورية، ما فتئت الهند تدعو إلى حل سياسي شامل للنزاع يقوم على إحضار جميع الأطراف إلى طاولة المفاوضات. ونأمل أن تكفل المحادثات السورية المعقودة تحت رعاية الأمم المتحدة عملية انتقال سياسي يقودها ويمسك بزمامها السوريون أنفسهم، وتؤدي إلى إنهاء العنف، فضلا عن الإسهام في تحقيق الاستقرار في البلد وفي المنطقة.

ويتعين التصدي للحالة الإنسانية في سورية والبلدان المجاورة بطريقة فعالة. وقد تبرعت الهند بمبلغ ٤ ملايين دولار لتقديم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين السوريين. وشاركت الهند أيضا في مؤتمر لندن بشأن سورية المعقود في شباط/فبراير، والتزمت بتقديم مساعدات إنسانية ثنائية إلى سورية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد مشكور (العراق): في البداية، يود وفد بلادي أن يهنئ جمهورية الصين الشعبية على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل، ونشكرها على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وأود أيضا أن أهنئ أنغولا على إدارتها لأعمال مجلس الأمن خلال الشهر الماضي.

إن سياسات وممارسات إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تقوم على أساس بناء المزيد من المستوطنات في الأراضي التي تتم مصادرتها من أصحابها العرب، واستخراج

الموارد الطبيعية وإخضاع السوق الاقتصادي الفلسطيني لقوانين قوات الاحتلال. وهو ما يراد منه التحكم في مستقبل الشعب الفلسطيني ومنع تنميته المستدامة. كما أن الاستيطان يعدُّ الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية لتهويد الأراضي المحتلة وفرض الأمر الواقع على الدول العربية والفلسطينيين في المفاوضات. وهذا ما قوّض جهود السلام في المنطقة بالرغم من النية الصادقة للطرف العربي في إنهاء هذا النزاع الذي طال أمده وتحقيق السلام العادل.

إن قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي بهدم منازل الفلسطينيين لن يجلب السلام لإسرائيل. فهي عمليات غير إنسانية تعارض حق الإنسان في السكن، كما أنها تنتهك قواعد القانون الجنائي الذي يدعو إلى معاقبة الأشخاص المعنيين على تلك الجريمة، وأنها لا تنسحب على أفراد العائلة والأقرباء.

وتعتمد إسرائيل بهذا الصدد منهجا عقابيا جماعيا همجيا كان سائدا في العصور الوسطى. كما أن فرض الحصار على غزة، والاعتقالات وتصعيد وتيرة العنف اللامحدود وممارسة العقاب الجماعي، بالإضافة إلى الاستفزازات التي يثيرها المستوطنون المتطرفون، تؤدي مجتمعة إلى تصعيد التوتر في فلسطين ومنطقة الشرق الأوسط عموما.

ويدعو العراق مجلس الأمن إلى توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، بموجب الاتفاقيات الدولية والقانون الدولي الإنساني، وذلك لوقف الانتهاكات غير المسبوقة التي تتم بحق المقدسات في القدس والمسجد الأقصى، وحماية الشعب الفلسطيني، والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة إلى حدود عام ١٩٦٧، وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وفيما يتعلق بمبادرة فرنسا بشأن عقد مؤتمر دولي بشأن القضية الفلسطينية وعملية السلام، فإن العراق يرحب بتلك المبادرة التي يأمل أن تؤدي إلى نتائج ملموسة من خلال توفير زخم سياسي عالمي لعملية السلام، وتناول المسائل كافة التي تعوق التوصل إلى حل سلمي ينهي الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطيني ويكفل إقامة دولة فلسطينية قادرة على العيش بسلام والانخراط في المجتمع الدولي.

ولكن العراق لا يتوقع لأي مؤتمر دولي النجاح بسبب تعنُّت الطرف الإسرائيلي الذي لا يؤمن بحق تقرير مصير الشعب الفلسطيني وإعادة أراضيه المسلوبة. فتجربة المؤتمرات الدولية السابقة لا تشجعنا على المضي قدما وتوقُّع ما هو أبعد من المجاملات الدبلوماسية التي لا تستجيب لمعاناة الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال الإسرائيلي البغيض.

ونود أن نعرب عن تضامننا مع الأشقاء في فلسطين المحتلة، في كفاحهم المشروع وفقا لقواعد القانون الدولي من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة متصلة جغرافيا وقابلة للحياة وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حدود عام ١٩٦٧. ونحث الأطراف الدولية المعنية على بهذا الصدد على تسريع الخطى وتذليل العقبات التي تعترض الوصل إلى حل الدولتين.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقدير وفد بلدي لرئاسة جمهورية الصين الشعبية على عقد هذه المناقشة المفتوحة، وللأمين العام على إحاطته الإعلامية.

ويود وفد بلدي أيضا أن يغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تعازينا لحكومتي إكوادور واليابان على الخسارة المأساوية في الأرواح التي تسببت بها الزلازل المدمرة التي حدثت في الأسبوع الماضي.

وتؤيد إندونيسيا البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، والبيان الذي سيدلي به ممثل دولة الكويت بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي.

إن هذه المناقشة تأتي في وقت يشهد تزايد القلق العالمي إزاء آفاق السلام في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. ففي كانون الثاني/يناير الماضي، تكلم الأمين العام عن تزايد الشعور بالإحباط والعزلة واليأس الذي ينتاب الشعب الفلسطيني بشأن احتلال وطنه الذي طال أمده. ومنذ ذلك الحين، يستمر العنف في الأرض الفلسطينية المحتلة متزايدا بوتيرة مثيرة للقلق. ولا يمكن ملاحظة إحراز تقدم في الجهود الرامية إلى وقف العنف، أو التصدي لما يُرتكب ضد الفلسطينيين من أعمال تتصف بالظلم والقهر. وتتابع إندونيسيا بقلق عميق التطورات المقلقة. فالعنف المستمر ليس انعكاسا فحسب للعقبات التي تعترض طريق السلام، إنما يرمز أيضا إلى حدة الريبة والعداء بين الشعبين، الأمر الذي يمكنه أن يعيق الجهود الرامية إلى استئناف العملية السياسية.

ولا تزال إندونيسيا على اقتناع بأن الاحتلال يجب وضع حد له، وأنه يجب بذل جميع الجهود من أجل تحقيق الحل القائم على وجود دولتين. والواقع أنه في الشهر الماضي، أقدم مؤتمر القمة الاستثنائي الخامس لمنظمة التعاون الإسلامي، الذي استضافته حكومة إندونيسيا، على لفت انتباه المجتمع الدولي إلى المطلب الملحّ بتحقيق حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين. كما دعا مؤتمر القمة المجتمع الدولي إلى دعم مقاطعة المنتجات التي تُنتج في المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، أو التي تنتجها هذه المستوطنات.

إن استمرار إسرائيل في بناء المستوطنات غير القانونية في القدس الشرقية وحولها، إلى جانب قيامها بأنشطة غير مشروعة أخرى، يشكل تحديا إضافيا للجهود الرامية إلى إيجاد مسار عمل يتصف بالحكمة. وتقع على عاتق إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، التقيد بالتزاماتها الدولية والامتثال لها، مثل حماية الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، ومنع حدوث إعدامات خارج نطاق القانون، وهو أمر بات شائعا في الآونة الأخيرة. كما يجب على إسرائيل أن تدرك أنّ القيود التي تفرضها على حركة الفلسطينيين، والتصرف التعسفي لقواتها الأمنية ضد الفلسطينيين لا يسعهما إلاّ توليد الغضب والاستياء، وأنها يجب أن تمتنع عن ارتكاب أعمال العقاب الجماعي.

ولقد اتخذت الأمم المتحدة مئات القرارات بشأن قضية فلسطين منذ إنشاء المنظمة. وفي الشهر الماضي، اتخذت لجنة وضع المرأة قرارا آخر عن حالة المرأة الفلسطينية، حيث شاركت إندونيسيا في تقديمه. والمؤسف أنه بالرغم من تأييد الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء لجميع القرارات المتعلقة بقضية فلسطين، لم تبذل جهود كبيرة من أجل تنفيذها. ولقد دعت إندونيسيا مرارا مجلس الأمن إلى عدم التأخر أكثر من ذلك في كفالة أن تمتثل اسرائيل للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. كما يجب على المجلس أن يمهد الطريق أمام استئناف عملية للسلام تكون ذات مصداقية، وتهدف إلى وضع حد للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، وإنشاء دولة فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية.

ولا يسع العالم أن ينتظرنا بعد الآن لتقديم احاطات إعلامية وعقد مشاورات مغلقة، بينما يفقد الناس أرواحهم ويتبدد الحل القائم على وجود دولتين. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقدير إندونيسيا لمبادرة الأطراف المعنية إلى حشد الدعم من المجتمع الدولي، ودفع عملية السلام قدما.

وبالنسبة إلى الصراع في سورية، تحث إندونيسيا مرة أخرى جميع الأطراف المعنية والمهتمة على العمل الجاد لإنهاء الصراع، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى جميع

المحتاجين إليها. ومما لا يُحتمل على الاطلاق أن يمتد الصراع الذي بدأ قبل خمس سنوات تقريبا لفترة طويلة جدا، مع المضاعفات التي بات يُشعَر بها الآن في جميع أنحاء العالم. وهذه الحقيقة إنما تؤكد على حتمية تنفيذ عملية شاملة تضم جميع السوريين لتسوية هذا الصراع.

ولا تزال إندونيسيا تأمل من جولة محادثات السلام التي بدأت في جنيف الأسبوع الماضي أن تولّد الزخم اللازم لعملية سياسية شاملة. ونحن نشيد بعمل الأمم المتحدة لتيسير المحادثات، وبخاصة التفاني الذي يبديه المبعوث الخاص، السيد ستافان دي ميستورا، ونشجع جميع أطراف الصراع على احترام الهدفين المتمثلين في السلام والإنسانية. ونحث جميع السوريين على الاستفادة الكاملة من الزخم الدبلوماسي الحالي، عن طريق التوصل بسرعة إلى تسوية سياسية يمكنها أن تشكل أساسا لمستقبل السلام والاستقرار في سورية.

وفي ما يتعلق باليمن وليبيا، نرحب باستمرار الحوار الذي يمكنه أن يعزز الجهود الرامية إلى استعادة الوحدة الوطنية وتحقيق السلام في المنطقة. فأرواح العديدين من المدنيين الأبرياء في خطر.

أخيرا، تظل إندونيسيا ثابتة في التزاماتها بكفالة تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، وسوف تبذل قصارى جهدها لبلوغ ذلك الهدف النبيل.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب.

رئيس الأساقفة أوزا (تكلم بالإنكليزية): يشيد الكرسي الرسولي بالرئاسة الصينية لجعل موضوع الشرق الأوسط محط اهتمام المجتمع الدولي من خلال المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن اليوم.

ويشاطر الكرسي الرسولي القلق البالغ الذي يساور المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، إزاء أن الحل القائم على دولتين بين إسرائيل وفلسطين بات عرضة لخطر الفشل، كون محادثات السلام متوقفة، والتصريحات المؤججة للمشاعر وأعمال الإرهاب والإجراءات الانفرادية تجهض الجهود المبذولة لاستعادة عملية الحوار المجدي والحلول التوفيقية. وفي مواجهة هذا السيناريو المسبب للاحباط، يناشد البابا فرانسيس السلطات الإسرائيلية والفلسطينية معا أن تنظر في حاجة شعبيها إلى السلام، وتواصل السير بشجاعة على درب الحوار، والمصالحة، والسلام، لأنه ببساطة لا يوجد سبيل آخر.

وخلال زيارة البابا فرانسيس إلى الأردن وفلسطين وإسرائيل في أيار/مايو ٢٠١٤، أعرب عن اهتمام خاص بالقدس، المدينة المقدسة، التي تشكل إرث العالم من الأديان التوحيدية، وهي المدينة ذات الأهمية العالمية:

”فالقدس تعني، بطبيعة الحال، مدينة السلام. هذه مشيئة الله، وهذه رغبة جميع الشعوب ذات النوايا الحسنة.“

والمؤسف، مع ذلك، أن القدس لا تزال تعيش في حالة من الاضطراب الشديد بسبب الصراعات التي طال أمدها.

ويؤمن الكرسي الرسولي إيمانا راسخا بأن الحل القائم على دولتين يوفر أفضل فرصة للتوصل إلى تسوية سلمية. ولقد كرر البابا فرانسيس هذا الموقف في مطار تل أبيب، عندما دعا إلى الاعتراف العالمي بحق دولة إسرائيل في الوجود والازدهار في سلام وأمان داخل حدود معترف بها دوليا، وإنشاء دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء، وطن ذي سيادة يعيش فيه الفلسطينيون في سلام وكرامة وحرية. ويجب أن يصبح الحل القائم على وجود دولتين حقيقة وليس مجرد حلم.

ويود وفد بلدي أن يكرر النداء الذي وجهه البابا فرانسيس إلى السلطات الفلسطينية في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٤ في بيت لحم:

”لقد حان الوقت للجميع كي يتحلوا بالشجاعة والعطاء والا بداع في خدمة الصالح العام، وكي تكون لديهم الجرأة لتحقيق السلام الذي يعتمد على اعتراف الجميع بالحق في وجود دولتين تعيشان في سلام وأمان ضمن حدود معترف بها دوليا.“

ويأمل الكرسي الرسولي من الاتفاق الشامل بين الكرسي الرسولي ودولة فلسطين، الذي دخل حيز النفاذ بالكامل في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أن يشجع جميع الأطراف في الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني على المشاركة بإخلاص في حل تفاوضي وسلمي. وفي ظل الواقع المعقد في الشرق الأوسط، يحدو الكرسي الرسولي الأمل في أن يكون هذا الاتفاق مثالا للحوار والتعاون، ولا سيما للبلدان العربية الأخرى والبلدان ذات الغالبية المسلمة في المنطقة.

ويكرر الكرسي الرسولي مناشدته بوجوب إيلاء اهتمام خاص للبنان، حيث يشكل فيه اللاجئون من الصراعات المجاورة قرابة ربع السكان. ويجب أن يعمل البرلمان اللبناني على انتخاب رئيس. وقريبا يكون لبنان قد بات من دون رئيس لمدة عامين، في وقت يشهد عدم الاستقرار الإقليمي، وتزايد الجهات الشريرة من غير الدول. ويجب على المجتمع الدولي أن يساعد القادة اللبنانيين على تثبيت حكومتهم دستوريا، ومواجهة العبء الهائل الناجم عن اللاجئين.

كما يدعو وفد بلدي المجتمع الدولي إلى اتخاذ الإجراءات السياسية الجماعية لوقف انتشار الأصولية والتطرف، اللذين زرعا الرعب في العديد من بلدان المنطقة، وشمال أفريقيا، وفي أجزاء عديدة من العالم. وتدويل الإرهاب لا يمكن التصدي له إلاّ من خلال مواجهة دولية جماعية. وإيديولوجية الإرهاب لا يمكن قهرها فعلا بالعمل العسكري وحده؛ ويجب التصدي لها من خلال أيضا معالجة الأسباب الجذرية التي تغذي الإرهاب الدولي. والكذب والكفر من جانب الجماعات الإرهابية التي تدّعي ممارسة القتل والاضطهاد باسم الدين يجب شجبها علنا بأشد العبارات الممكنة. وتقع على عاتق الزعماء الدينيين بشكل خاص مسؤولية جسيمة تتمثل في إدانة أتباعهم من المؤمنين الذين يستخدمون دينهم كمبرر للعنف.

أخيرا، يناشد الكرسي الرسولي مرة أخرى المجتمع الدولي أن يسمع صيحات الطوائف المحاصرة من المسيحيين وغيرهم من الأقليات الإثنية والدينية في الشرق الأوسط، الذين يتعرضون للتمييز والاضطهاد والقتل، وإضرام النار فيهم أو العمل على إغراقهم لأنهم لا يشاطرون الآراء الايديولوجية أو الدينية لمضطهديهم.

إن اندماجهم الثقافي السلمي بوصفهم أقليات في ثقافة الأكثرية قد جعلهم أهدافاً محددة للتطرف العنيف الذي أجبرهم على الفرار من ديارهم والتخلي عن ممتلكاتهم وأرضهم، مخاطرين بكلّ شيء أثناء عبورهم صحارى قاحلة وبحاراً تعجّ بالمخاطر بحثاً عن شواطئ أكثر هدوءاً ومجتمعات ترحّب بهم، وهو الأمر الذي لايجدونه دوماً، للأسف. لذا يأمل وفد بلدي أن تكون زيارة البابا فرانسيس قبل يومين للاجئين والمهاجرين العالقين في جزيرة ليسبوس اليونانية قد لامست مشاعر العديدين.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن إلى ممثلة الأردن.

السيدة قعوار (الأردن): أود بداية أن أتقدّم بالتهنئة لزميلي الممثل الدائم للصين على رئاسة بلاده المتميّزة لمجلس الأمن خلال شهر نيسان/أبريل الحالي، كما أتقدّم بالشكر والتقدير للأمين العام للأمم المتحدة على إحاطته الإعلامية الوافية.

كما أود أن أقدّم تعازينا الحارّة لحكومة وشعب اليابان وذوي الضحايا والمصابين جراء الزلزال الذي وقع بالأمس.

تشهد منطقتنا تحديات كبيرة سياسية وفكرية وواقعاً مريراً مهما عبرنا عنه بالكلمات في بياناتنا فلن يوازي الشعور بالخوف والمعاناة الذي تعيشه شعوب المنطقة، سواء كان ذلك في الأراضي الفلسطينية المحتلة أو سورية أو اليمن أو غيرها من دول المنطقة. إن ازدياد حدّة النزاعات يجعلنا نسأل أنفسنا فيما إذا كان المجتمع الدولي يقوم بما هو كافٍ لحل النزاعات وفقاً للقرارات والمواثيق الدولية التي يعتمدها، وهل هناك ما لم نقم به أو علينا القيام به لتحقيق الأمن والاستقرار المستدام؟

لقد بذل الأردن جهوداً كبيرة خلال عضويته في مجلس الأمن، وتمكن بكل ما أوتي من إمكانات من تحقيق الزخم المطلوب لمحاولة التوصل لحلول واقعية للنزاعات في منطقة الشرق الأوسط. وقد عبّرنا مراراً عن رؤيتنا لحل النزاعات في المنطقة، وأكدنا على أن القضية الفلسطينية هي القضية الأساس، وغياب الحل العادل والدائم لهذه القضية قوّض وما زال يقوض الجهود المبذولة لتحقيق السلام في الشرق الأوسط. إن التلازم بين حل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني والسلام في المنطقة غدا واضحاً ولا يجوز تجاهله. وما نحتاج إليه هو مقاربة شمولية لأبعاد هذا الصراع، وجهد حقيقي من قبل المجتمع الدولي لإيجاد حل مستدام له، بحيث لا نسمح للعنف والتطرف باستغلال هذا الصراع وغيره من الفراغات والتداعيات السياسية والأمنية للتمدد والاستفحال في المنطقة والعالم بأسره.

إن الانتهاكات الإسرائيلية اليومية غير الشرعية من تدمير للمنازل وطرد وتهجير للسكان ومحاولات تغيير الوضع القائم، وعلى رأسها التوسع الاستيطاني الممنهج، هو أمر خطير ومرفوض ومُدان يجعل من مطالبتنا لهذا المجلس الكريم لتحمل مسؤولياته واتخاذ إجراءات عاجلة لوقف الاستيطان حاجة ملحة. إن الاستيطان في الضفة الغربية والقدس مخالف لكافة القوانين والمواثيق الدولية، وما تقوم به إسرائيل على أرض الواقع لا ينسجم مع مواقفها المعلنة ورغبتها في السلام وحل الدولتين، بل يعيق ويضع العراقيل أمام أي جهود مبذولة لإعادة إطلاق المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية.

وهنا يؤكد الأردن أهمية استئناف المفاوضات الجادة وفقاً لحل الدولتين، والمحكومة بسقف زمني للوصول إلى اتفاق يفضي إلى تجسيد إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة على التراب الوطني الفلسطيني وعلى خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، استناداً إلى المرجعيات الدولية ومبادرة السلام العربية، وبشكل يحفظ ويحقق المصالح الحيوية العليا للأردن المرتبطة بجميع قضايا الحل النهائي. إن للقدس والمسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف خصوصية وأولوية ضمن اهتمامات جلالة الملك عبدالله بن الحسين، انطلاقاً من دور الوصاية التاريخي الذي يضطلع به جلالته على المقدسات الإسلامية والمسيحية. ولا يألو جلالة الملك جهداً في الدفاع عن هذه المقدسات وفي توظيف علاقاته الدولية القوية والواسعة في التصدي لاعتداءات السلطات الإسرائيلية ضد المدينة المقدسة ووقف كافة إجراءاتها الأحادية وغير القانونية. وسيتصدى الأردن بكل حزم، كما كان على الدوام، لكل ما من شأنه أن يمس هذه المقدسات وفقاً لهذه الرعاية والوصاية الهاشمية التاريخية. وسيحتفظ الأردن كذلك بكافة الخيارات لاتخاذ جميع الإجراءات الدبلوماسية والقانونية للوقوف بوجه الانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية في القدس، واعتبار كافة الإجراءات الإسرائيلية بهذا الخصوص لاغية وباطلة بطلاناً مطلقاً، ومعدومة الأثر قانونياً وسياسياً، كونها صادرة عن ”قوة احتلال“ لا يجيز لها القانون الدولي ولا الشرعية الدولية القيام بتلك الانتهاكات.

إن أي مبادرات إقليمية أو دولية لحل هذا الصراع قد لا تُترجم إلى إجراءات فعلية دون وجود إرادة سياسية والتزام دولي بالمضي قدماً فيها، كما أنها ستبقى أفكاراً مُقيَّدة ومرهونة بالتزام إسرائيل الجاد باحترام تعهداتها وإبداء رغبة حقيقية في السلام مقرونة بإجراءات فعلية. لم تعد المطالبة بالتصدي للإجراءات والممارسات الإسرائيلية ضد الأراضي الفلسطينية المحتلة مطلباً فلسطينياً فحسب، بل هي مطالبة دولية لإنقاذ شعب بات محروماً من أبسط مقومات الحياة، وهي الحق في العيش بكرامة وأمان.

إن الأزمة في سورية، التي سببت حجماً هائلاً من الدمار والتشريد، تتطلب تكثيف الجهود من قبل كافة الأطراف لدعم مساعي الأمم المتحدة وإنجاح المفاوضات الجارية بين الأطراف السورية للتوصل إلى حل سياسي وفقاً لبيان جنيف (S/2012/522، المرفق) وقرارات الأمم المتحدة، خاصة القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويؤكد الأردن دعمه لجهود مبعوث الأمم المتحدة، السيد ستيفان دي ميستورا، وجهود المجموعة الدولية لدعم سورية، ونأمل بأن تنجح المفاوضات ويتم التوصل إلى توافق بشأن المرحلة الانتقالية ومبادئ الحكم والدستور، الأمر الذي سيمهد الطريق لعودة الأمن والاستقرار لسورية وعودة اللاجئين السوريين إلى وطنهم لإعادة بنائه وإعداد أسس المرحلة الجديدة من تاريخه. ولعل زيادة أعداد اللاجئين واستمرار تدفقهم الهائل من سورية إلى الدول المجاورة وما تعداها إلى الدول الأوروبية لهو خير دليل على حجم المأساة الإنسانية في سورية، والتي إن استمرت ستجعل المنطقة بأكملها عرضة للتفجر.

ويستمر الأردن في القيام بواجبه الأخلاقي والإنساني تجاه اللاجئين السوريين، وما زالت الأعباء الضخمة التي يتحملها الأردن جراء تلك الاستضافة تستنزف موارده المحدودة أصلاً وتدفعه باتجاه الوصول لحدود طاقاته القصوى على التحمل، مما يستوجب على المجتمع الدولي الوفاء بالتزاماته وتحمل مسؤولياته وتقديم دعم أكبر تنفيذاً لتعهداته التي تقدم بها خلال مؤتمر لندن في شهر شباط/فبراير الماضي، لكي يتمكن الأردن والدول الأخرى المضيفة للاجئين السوريين من تحمل الأعباء المتزايدة المترتبة عليها. حيث قدم الأردن في هذا المؤتمر نهجاً شمولياً جديداً للاستجابة للأزمة الإنسانية المترتبة على اللجوء السوري تعتمد على حلول مستدامة وتنموية شاملة. وفي هذا السياق ندعو المجتمع الدولي إلى دعم خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية للأعوام ٢٠١٦ – ٢٠١٨.

إن استمرار العصابات الإرهابية بالتوغل في المنطقة وعدم معالجة كافة الأسباب الجذرية التي أدت إلى تمددها سيضع المنطقة رهينة العنف والاضطراب ويحول دون تحقيق تطلعات شعوبها في الأمن والسلام. كما أن استمرار الظلم وعدم احترام حقوق الشعوب وتجريدها من أبسط وسائل الحياة سيعظم من هذا التحدي الكبير الذي وضع العالم بأكمله عرضة للتهديد والفزع. وهذا يتطلب تعاوناً إقليمياً ودولياً أكبر لدحر الجماعات المتطرفة والإرهابية التي تستغل الدين وكشف نواياها وفكرها التكفيري الذي لا يمت للدين الإسلامي الحنيف بصلة بل يستهدفه قبل أي هدف آخر. وهذا الفكر الإرهابي لا يسيء فقط للدين الإسلامي، بل إنه يقوم على إلغاء كل ما جاء من الأديان السماوية والأعراف البشرية والمفاهيم الإنسانية في حرمة الدماء وتفعيل دور العقل والمنطق. وهذا يتطلب جهداً دولياً موحداً مدعوماً بإرادة قوية وتطبيقاً كاملاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة من أجل التصدي لهذه العصابات، خاصة عصابة داعش الإرهابية. كما يؤكد الأردن على جهوده الكبيرة في محاربة الإرهاب ودعم دور الشباب بما يشمل توفير البيئة المواتية لتفعيل مشاركتهم الإيجابية في المجتمع وتحصينهم لمواجهة التطرف العنيف والإرهاب، وهذا

ما حرصنا على تأكيده في قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن الشباب والأمن والسلام.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد زايمان (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): تود جنوب أفريقيا أن تشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة. كما ننضم إلى الآخرين في الإعراب عن الشكر للأمين العام، معالي السيد بان كي – مون، على إحاطته الإعلامية.

للأسف، تؤكد التقارير التي نتلقاها كل شهر على أن الحالة في فلسطين تتدهور يوميا، في حين أن المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، لا يزال غير راغب أو غير قادر على التعامل مع هذه المسألة.

وتؤيد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية نيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، ونود أيضا أن ندلي بالملاحظات الإضافية التالية:

أود أن أبدأ بالتأكيد من جديد على إدانة جنوب أفريقيا لجميع أشكال العنف، بغض النظر عن هوية مرتكبيه، ونحث مرة أخرى جميع الأطراف على الدخول في حوار. وللأسف، فإن الحالة على أرض الواقع في فلسطين وإسرائيل اليوم قد أدت إلى إهدار المكاسب التي تحققت سابقا. وإذا ما اتفق الطرفان على استئناف المفاوضات، سيتعين عليهما التركيز مرة أخرى على العناصر الأساسية للسلام بهدف تهيئة بيئة مواتية لإجراء المفاوضات. وما برحنا نحذر باستمرار من أن الحالة على أرض الواقع ستتغير إلى درجة أن مستقبل الحل القائم على وجود دولتين سيصبح أبعد منالا على نحو مطرد. وللأسف، فإننا قريبين بصورة خطيرة من أن يصبح هذا السيناريو حقيقة واقعة.

ولكن رغم هذه الصورة القاتمة، لا يزال هناك بصيص ضئيل من الأمل. فقد لاحظنا أن إسرائيل والأردن تمكنا من التوصل إلى اتفاق بشأن رصد النشاط الإسرائيلي في منطقة جبل الهيكل، أو الحرم الشريف. ويأتي هذا الاتفاق في الوقت المناسب، ونأمل أن يساعد على تهدئة التوترات ومنع العنف، وخاصة مع اقتراب عيد الفصح. ومن الضروري أن تحترم جميع الأطراف على قدم المساواة أهمية تلك الأماكن المقدسة لطائفة متنوعة من الجماعات الدينية الرئيسية. وترفض جنوب أفريقيا استخدام الأماكن المقدسة للتحريض على العنف. ونظرا لعدم إحراز تقدم في المفاوضات، بما في ذلك بشأن وضع القدس وأماكنها المقدسة، يتحتم الحفاظ على ما يسمى بالوضع القائم بعد عام ١٩٦٧. وعلى الرغم من أن هذه التدابير هي أبعد ما تكون عن المثالية، نرى أن من شأنها أن تسهم في الحد من الأعمال الاستفزازية والتقليل من العنف.

ويظهر إحفاق المجلس جليا في استمرار توسيع المستوطنات الإسرائيلية، وهي غير قانونية بموجب القانون الدولي. ويستمر ما تقوم به إسرائيل من الاستيلاء على الأراضي بلا هوادة. ففي ١٥ آذار/مارس، أعلنت إسرائيل عن مصادرة ٥٧٩ فدانا من الأراضي في الضفة الغربية المحتلة قرب أريحا، وهو أكبر استيلاء على أراض في الضفة الغربية في السنوات الأخيرة. ولا يتعارض بناء هذه المستوطنات مع القانون الدولي فحسب، ولكنه يمثل أيضا عقبة أمام تحقيق السلام والحل القائم على وجود دولتين. ونأمل مخلصين أن يضطلع جميع أعضاء المجلس بمسؤولياتهم بموجب ميثاق الأمم المتحدة وأن يضعوا حدا للمصادرة غير القانونية للأراضي. وجنوب أفريقيا على استعداد للعمل مع جميع الأطراف والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا، بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن، من أجل الدعوة إلى الوقف الفوري للأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كوبا.

السيدة رودريغث أباسكال (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): تؤيد كوبا البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

إن الحالة في الشرق الأوسط لا تزال تشكل مصدر قلق متواصل للمجتمع الدولي، الأمر الذي تجسد في العديد من المناقشات السابقة التي نظمها مجلس الأمن. وعلى الرغم من المناقشات المفتوحة الدورية التي يعقدها المجلس بشأن هذه المسألة، والتي أظهرت التأييد الساحق للقضية الفلسطينية، لم يتمكن المجلس من اعتماد قرار واحد يطالب إسرائيل بإنهاء سياساتها العدوانية وأنشطتها الاستيطانية وجرائم الحرب والعقوبات الجماعية التي تُرتكب ضد الشعب الفلسطيني، والتي تمثل انتهاكا واضحا ومتعمدا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وتشكل هذه الأعمال تهديدا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين من خلال حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه الإنسانية الأساسية.

ويبعث تقاعس المجلس فيما يتعلق بهذه الأفعال على القلق. فمن غير المقبول أن يظل مجلس الأمن رهينة للسلطة المنبثقة عن استخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه لمنع المجلس من الاضطلاع بولايته وحماية الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني. ومن غير المقبول أخلاقيا أن يستمر مجلس الأمن في التملص من مسؤوليته بموجب ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين في سياق هذا النزاع.

ويدعو المجتمع الدولي المجلس إلى الوفاء بمسؤوليته وعدم ادخار أي جهد في اتخاذ القرارات اللازمة لإنهاء الاحتلال ومختلف أشكال العدوان والمستوطنات غير القانونية والانتهاكات الصارخة والجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان وإرهاب الدولة وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والخنق الاقتصادي والعقاب الجماعي، المسؤولة عنها إسرائيل. كما يجب على إسرائيل أن تضع حدا لرفضها القاطع وازدرائها السافر لأحكام العديد من قرارات الجمعية العامة. فهذه الأعمال تهدد مقومات بقاء الدولة الفلسطينية وإمكانية تسوية النزاع بطريقة عادلة ومتوازنة.

والحل الممكن الوحيد للقضية الفلسطينية هو التعايش السلمي بين دولتين. وإقامة دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة والتي تملك مقومات البقاء داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، أمر يستحق الاحترام والتضامن العالميين. وكوبا مقتنعة بأن إيجاد عادل ودائم لمطالب الشعب الفلسطيني بممارسة حقوقه أمر أساسي لحل النزاعات وتخفيف حدة التوتر في الشرق الأوسط. وتؤكد كوبا من جديد دعمها الكامل لحصول فلسطين على العضوية الكاملة العضوية في المنظمة، وتدعو مجلس الأمن إلى اتخاذ قرار دون تأخير بشأن قبول طلب فلسطين المُقدم منذ عام ٢٠١١ للاعتراف بها بوصفها دولة عضوا في الأمم المتحدة، على نحو ما تنشده بوضوح الغالبية العظمى من الدول في المنظمة. فالدين التاريخي المُستحق للشعب الفلسطيني ضخم ولا بد من الوفاء به. ويتحمل المجلس مسؤولية اتخاذ إجراءات ملموسة لإنهاء هذا الظلم التي طال أمده.

وفيما يتعلق بالحالة في سورية، تؤكد كوبا من جديد أنه لن يكون من الممكن تحقيق السلام في ذلك البلد إلا من خلال احترام حق الشعب السوري في اختيار مصيره. وإيجاد حل سياسي من خلال الحوار والتفاوض هو الحل العملي الوحيد للنزاع في ذلك البلد. وترحب كوبا بوقف الأعمال القتالية وفتح قنوات جديدة ترمي إلى توفير حل سلمي تفاوضي للنزاع. وندعم الشعب السوري في تطلعاته إلى العيش في سلام واختيار مصيره دون تدخل خارجي. والذين أججوا النزاع

من الخارج – وكان هدفهم المعلن هو فرض تغيير النظام – مسؤولون عن سقوط الآلاف من الضحايا المدنيين في التراع.

ونأسف لفقدان الأرواح البريئة نتيجة الحالة هناك، وندين جميع أعمال العنف التي تجري في ذلك البلد ضد السكان المدنيين. ويجب ألا يُسمح بالترويج لمُخطط قائم على التدخل بذريعة مكافحة الإرهاب. ونطالب بإنهاء الوجود الأجنبي في سورية، حيث إنه لم يحصل على موافقة حكومتها ولا يجري بالتنسيق مع سلطاتها.

إن مجلس الأمن هيئة حاسمة لتنفيذ الأهداف المنوطة بالأمم المتحدة المتمثلة في صون السلم وتحقيق رفاه جميع الشعوب وتنميتها، بما في ذلك شعوب منطقة الشرق الأوسط. والمجلس مدعو، احتراما منه للولاية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة ووفاء منه بالمسؤوليات المنبثقة عن تلك الولاية، إلى تعزيز التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للصراعات والتراعات في الشرق الأوسط، مما سيتيح الحفاظ على سيادة جميع الدول في المنطقة، وأمنها وسلامتها الإقليمية، ويؤدي بدوره إلى الإسهام بشكل حاسم في تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق التقدم والرفاه لجميع شعوب المنطقة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد العتيبي (الكويت): يشرفني أن ألقي هذا البيان بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي.

أود أن أعبر عن خالص تهنئتي لكم سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر نيسان/أبريل. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديرنا لعقد هذه المناقشة في الوقت المناسب، لتناول الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الهامة بشأن الوضع الراهن.

إننا نلتقي مرة أخرى، في وقت تعاني فيه الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما مدينة القدس المحتلة، من تصعيد غير مسبوق للعدوان العسكري الإسرائيلي، والهجمات الإرهابية التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون ضد الشعب الفلسطيني الأعزل ومقدساته، من دون رادع سياسي أو قانوني أو أخلاقي. ويجتمع مجلس الأمن في الوقت الذي تواصل فيه إسرائيل انتهاكاتها الجسيمة والممنهجة للقانون الدولي، وكثير منها يصل حد جرائم حرب. وأوصلت الغطرسة الإسرائيلية وعدم احترام الاتفاقات المبرمة مع الجانب الفلسطيني، فضلا عما تتمتع به من إفلات تام من العقاب على انتهاكاتها وجرائمها، الوضع إلى منعطف خطير. لكن يظل المجلس للأسف، صامتا ومتغاضيا عن واجبه المتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين وحرصه على حماية المدنيين في الصراعات المسلحة.

ومنذ المناقشة السابقة، التي جرت في كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.7610)، واصلت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، قتل وإصابة الفلسطينيين بجروح، خاصة الشباب. ومنذ الموجة الحالية من الاضطرابات التي بدأت في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، أدت سياسة إسرائيل المتعلقة بإطلاق النار، إلى قتل أكثر من ٢٠٤ مدنيين فلسطينيين، من بينهم ٤٨ طفلا. وبالمثل، أدت العدوانية العسكرية الإسرائيلية، وإرهاب المستوطنين، إلى إصابة ١٧٠٠٠ فلسطيني بجراح. وواصلت إسرائيل أيضا عمليات اعتقال وسجن، واستغلال وتعذيب آلاف الفلسطينيين في مراكز الاعتقال التابعة لها، وتدمير المنازل والبنية التحتية. والتهجير القسري للفلسطينيين. وبالإضافة إلى ذلك، إستخدمت إسرائيل كل أشكال العقوبات الجماعية ضد المدنيين الفلسطينيين، ويتمثل أفظعها في الحصار غير الإنساني وغير القانوني لقطاع غزة، الذي يصل حد

الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان، ويشكل خرقا خطيرا للقانون الإنساني الدولي.

وفي الوقت نفسه، إستمرت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، استعمارها غير القانوني للأراضي الفلسطينية، بما في ذلك من خلال بناء وتوسيع المستوطنات، والجدار العازل، خصوصا داخل القدس الشرقية المحتلة وحولها. وتهدف كل هذه الانتهاكات بالقوة وبشكل صارخ، وبطريقة غير مشروعة ومتعمدة، تغيير طابع ووضع الأراضي الفلسطينية المحتلة وتركيبتها السكانية، وبالتالي القضاء على جدوى حل الدولتين، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. وفي هذا الصدد، تؤكد منظمة التعاون الإسلامي من جديد، بأن جميع هذه التصرفات التي تقوم بها إسرائيل، بما في ذلك على وجه الخصوص ضد المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشرقية المحتلة، تشكل انتهاكا صارخا للقانون، وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. إنها تغذي زيادة التطرف والعنف والعنصرية، فضلا عن الصراع الديني، وتتطلب كلها اهتماما عاجلا من جانب مجلس الأمن واتخاذه لإجراءات.

ومن غير المفهوم مواصلة إسرائيل ارتكاب الانتهاكات والجرائم بدون رد أو عقاب. إننا ندعو مرة أخرى المجلس لتحمل مسؤولياته المتعلقة بتوفير حماية دولية للشعب الفلسطيني. وتقع على المجلس ومؤتمر الدول الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة؛ مسؤوليات واضحة في مجال ضمان توفير الحماية والأمن للشعب الفلسطيني. ويجب التأكيد على أن الحق في الأمن لا يقتصر على إسرائيل. فالأمن هو حق يجب أن يتاح لجميع الدول التمتع به. ولا ينبغي أن يشكل ضحايا هذا الاحتلال الأجنبي غير القانوني الذي استمر لما يناهز خمسة عقود طويلة، استثناء في هذا الصدد.

وفي الوقت نفسه، ينبغي أن نؤكد بأن الخروج من الأزمة الحالية، وإحياء فرص السلام لن يكون ممكنا من دون إلزام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بإنهاء البناء غير القانوني، وتوسيع المستوطنات الاستعمارية والجدار العازل في فلسطين المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. ويمثل ذلك أولوية ملحة وفقا لقرارات مجلس الأمن، وضرورة إنقاذ حل الدولتين قبل أن يزول تماما.

وأود أن أشير إلى أن منظمة التعاون الإسلامي، دعت في مؤتمر القمة الاستثنائي، الذي عقد في جاكرتا الشهر الماضي، المجلس إلى الاضطلاع بمهامه التي ينص عليها الميثاق، وكذلك الوفاء بالتزاماته القانونية والأخلاقية لضمان المساءلة عن الأعمال غير المشروعة التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال، والعمل على حماية السكان المدنيين الفلسطينيين، ووضع حد للانتهاكات الواسعة النطاق والمنهجية والجسيمة لحقوق الإنسان. وتكرر منظمة التعاون الإسلامي دعوتها لصياغة مشروع قرار ينص على جدول زمني محدد، وخطوات عملية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي بكل مظاهره، بما في ذلك النشاط الاستيطاني غير المشروع، على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية.

في الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لإعادة التأكيد مرة أخرى على دعم منظمة التعاون الإسلامي للشعب الفلسطيني، وتضامنها معه، في مساعيه لاستعادة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير والاستقلال، وإقامة دولته على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، مع القدس الشرقية عاصمة لها، والتوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وهو حل طال انتظاره، ويظل مسؤولية قانونية وأخلاقية يتعين على المجلس الاضطلاع بها.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ولفرد إمفولا، نائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

السيد إمفولا (تكلم بالإنكليزية): ونحن نجتمع مرة أخرى لإجراء مناقشة دورية بشأن القضية الفلسطينية، وبينما يوجد بصيص أمل لضحايا الصراعات الأخرى في المنطقة، لا يبدو بأن الحال كذلك فيما يخص الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. والواقع أنه لولا التاريخ المطبوع على التقارير الإخبارية، لكانت التقارير الحالية تشبه تماما تقارير الأشهر والسنوات الماضية.

وتكشف البيانات الصادرة عن المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء، عن زيادة خلال عام ٢٠١٥، في وتيرة بناء المستوطنات مقارنة بالعام السابق. وقد تجاوزت في أوائل عام ٢٠١٦ عمليات هدم منازل الفلسطينيين، ومصادرة الأراضي الفلسطينية وإعادة تسميتها بأنها أراضي الدولة الإسرائيلية، فضلا عن تهجير الفلسطينيين، العمليات التي حدثت خلال عام ٢٠١٥. كما تشكل حملة الاعتقالات الجماعية للفلسطينيين، وسجنهم الطويل الأمد بدون تهمة أو محاكمة، تحت عنوان الاعتقال الإداري، ممارسة غير قانونية بموجب القانون الدولي. وتعتبر تلك التدابير الأحادية الجانب، التي اتخذت على حساب الحقوق والحريات الفلسطينية، مؤشرا لمرحلة جديدة ومثيرة للقلق إلى حد ما، من حيث تناقض القانون الإنساني الدولي مع الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية.

علاوة على ذلك، وعلى الرغم من التأكيدات المتكررة بأن الحالة لا يمكن أن تبقى كما هي عليه في أعقاب حرب عام ٢٠١٤، فإن غزة لا تزال تحت الحصار الإسرائيلي، ووتيرة إعادة الإعمار ما فتئت غير كافية لتلبية احتياجات القطاع، بينما صرف الأموال التي تعهدت بها الجهات المانحة من أجل إعادة الإعمار في قطاع غزة يظل بطيئا على نحو مؤلم. والمؤسف في إسرائيل أن الأصوات القليلة التي تعترض على هذه السياسات وتدعو إلى مفاوضات بنّاءة بهدف التوصل إلى سلام عادل تواجه تدابير متزايدة لإسكاتها تماما، على سبيل المثال من خلال القانون المقترح الذي يتعلق بالجماعات غير الحكومية وبتعليق عضوية أعضاء في البرلمان الإسرائيلي، والذي يستهدف الأعضاء العرب في الكنيست.

وفي عام ٢٠١٥، عقد مجلس الأمن ١٣ جلسة للنظر في قضية فلسطين، ولكنه أخفق في اتخاذ أي إجراء. ومن المأمول أن يتصرف المجلس ويقوم بدعم مشروع القرار الذي تعمل المجموعة العربية حاليا على تعميمه، والذي يكرر مطلب المجلس بأن توقف إسرائيل فورا وعلى نحو كامل جميع أنشطتها الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة. والأعضاء غير الدائمين في المجلس، بمن فيهم الأعضاء الخمسة الذين يعملون أيضا في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أشركوا المجلس في العمل بنشاط لأجل هذه المسألة، من خلال قيامهم مؤخرا جدا باستكشاف الخيارات المتعلقة بإنشاء آلية لحماية السكان المدنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، استنادا إلى قرارات المجلس الحالية. ويحدونا الأمل في أن تثمر هذه الجهود قريبا. وترحب اللجنة بالجهود التي بُذلت مؤخرا، وأبرزها من جانب حكومة فرنسا والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، لاستكشاف سبل التغلب على العقبات التي أوقفت المفاوضات الثنائية، وهي تواصل تقديم دعمها الكامل لتلك المساعي.

وبدون الجهود المتضافرة للمجتمع الدولي والأطراف على أرض الواقع، فإن الحالة الراهنة، على كآبتها بالفعل، ستزداد سوءا. وبغية وقف دوامة العنف وعكس مسارها، يتعين على الشعب الفلسطيني أن يستعيد الأمل في مستقبل أفضل، وفي إنشاء دولة حرة وسيادية خاصة به، توفر له آفاق مستقبل كريم، بحيث يشعر هو وأطفاله بأنهم يتحركون إلى الأمام ولا يتراجعون إلى الهاوية. كما نأمل في أن تنجح جهود المصالحة الفلسطينية.

وبغية أن يحدث كل ذلك، يتعين وقف تحقير الفلسطينيين بشكل عام، وهو في الوقت الحاضر أمر شائع جدا في إسرائيل. وهذه الديماغوجية تؤدي إلى تجريد الفلسطينيين من نزعتهم الانسانية في أعين عموم الإسرائيليين، وفي نهاية المطاف إلى وقوع حوادث كالحادث المرئي الذي تمثل في اعدام خارج نطاق القانون لجريح فلسطيني عاجز في مدينة الخليل على يد جندي إسرائيلي قبل مجرد بضعة أسابيع. وترحب اللجنة بالبيانات التي صدرت لاحقا عن مسؤولين اسرائيليين ومفادها أن أعمالا كهذه هي غير قانونية وغير شرعية، وأن مرتكبيها سيقدمون إلى المحاكمة، وتأمل في اتخاذ إجراءات عقب تلك البيانات. وترحب اللجنة أيضا برفض حكومة دولة فلسطين للعنف بشكل واضح ومتكرر، ومرة أخرى من جانب الرئيس عباس مؤخرا جدا، بما في ذلك على التلفزيون الإسرائيلي قبل مجرد ما يزيد على أسبوعين بقليل. وأود أن أكرر هنا في المجلس أن اللجنة تدين جميع أشكال الإرهاب، وتأسف لجميع الخسائر في أرواح المدنيين.

وهناك حاجة إلى مزيد من العمل. ولكي يكون السلام متفقا عليه ومن ثم مستداما، يتعين استعادة شيء من الثقة. وستبذل اللجنة قصارى جهدها للإسهام في هذا المسعى، على سبيل المثال عن طريق توفير منتدى لتبادل الآراء بين الفلسطينيين والإسرائيليين في الاجتماعات الدولية، ومواصلة التشجيع على الحوار والتآزر بين منظمات المجتمع المدني على كلا الجانبين. وأحد الأمثلة على ذلك هو عقد حلقة نقاش بشأن ”دور المرأة في البحث عن السلام الإسرائيلي – الفلسطيني“، نظّمها الفريق العامل التابع للجنة خلال الاجتماع الستين للجنة وضع المرأة.

بالإضافة إلى ذلك، وفي آذار/مارس، نظمت اللجنة في عمان اجتماع مائدة مستديرة بشأن الجوانب القانونية لقضية فلسطين، بغية تعزيز قدرة دولة فلسطين على الوفاء بالتزاماتها في ضوء انضمامها مؤخرا إلى مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات الدولية. وفي غضون أسبوعين، سوف تنظّم اللجنة في داكار عقد المؤتمر الدولي المعني بمسألة القدس، بالاشتراك مع منظمة التعاون الإسلامي. وتمشيا مع ولاية اللجنة، سوف تُعقد خلال الأشهر المقبلة حلقة دراسية للأمم المتحدة في ستوكهولم بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، مع التركيز على كيفية عمل الفلسطينيين من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة تحت الاحتلال، وسوف يُعقد في باريس اجتماع الامم المتحدة الدولي لدعم السلام الإسرائيلي – الفلسطيني، لبحث كيفية تنشيط المجتمع الدولي لعملية السلام. وترحب اللجنة بالمشاركة النشطة من جميع الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني في هذه المناسبات.

وإنني أدرك تماما حقيقة أن ثمة تحذيرات بالموت الوشيك أُطلقت في كثير من الأحيان ولمدة طويلة في حالة إسرائيل وفلسطين، بحيث أصبحتا معتادتين على العديد منها. وينبغي للحالة في المنطقة أن تكون بمثابة تذكير صارخ بمدى سرعة وقوع كارثة ما. ونظرا لأن التفكير في تكلفة الفشل مخيف جدا، سوف تواصل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بذل جهودها القوية من أجل إيجاد حل سلمي وعادل للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، الذي لا يمكن تحقيقه إلاّ من خلال إنهاء الاحتلال، وعن طريق الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وإيجاد حل عادل لجميع مسائل الوضع النهائي.

إن جهودنا لا تدعم حقوق جماعة على حساب أخرى. وتحقيق السلام العادل والمستدام هو السبيل الوحيد الذي يمكن للمجتمَعين الفلسطيني والإسرائيلي أن يستمرا ويزدهرا من خلاله. والإخفاق في تحقيق حل سلمي سيؤدي في نهاية المطاف إلى تدميرهما معا.

وسوف تواصل اللجنة الدعوة إلى العمل لتحقيق الهدف المكرس في ميثاق الأمم المتحدة، ألا وهو أن الشعب الفلسطيني، شأنه في ذلك شأن سائر شعوب العالم، له الحق في تقرير مصيره. وتحقيقا لذلك، سوف نتعاون مع شركائنا وجميع أولئك الذين يشاركوننا قيمنا المشتركة، قيم الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثلة نيكاراغوا.

السيدة روبياليس دي تشامورو (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): تود نيكاراغوا أن تكرر تهانيها لجمهورية الصين الشعبية على عملها الممتاز في رئاسة المجلس هذا الشهر، وعلى عقد هذه المناقشة الهامة للغاية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

نعرب في المقام الأول عن مشاعر التضامن مع شعبي وحكومتي إكوادور واليابان في أعقاب الزلازل التي وقعت، وكذلك عن تضامننا مع الضحايا وأسرهم.

وتؤيد نيكاراغوا البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية باسم حركة بلدان عدم الانحياز والبيان الذي أدلى به ممثل ناميبيا بالنيابة عن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

لقد انقضت ثمانية وستين عاما ونحن نواصل إدانة احتلال إسرائيل وسياساتها التوسعية، التي تقوض جميع الجهود الرامية إلى تحقيق السلام، بينما لا تزال حكومة إسرائيل ترفض إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة. وفي كل مرة نخاطب مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع، نعرب عن معارضتنا للاحتلال ومعاناة الشعب الفلسطيني وضحاياه. بيد أن نداءات الشعب الفلسطيني وصوت المجتمع الدولي لا يسمع ولا يجد آذانا صاغية. ونرى ٥,٥ مليون لاجئ فلسطيني يتم تجاهلهم في أزمة اللاجئين العالمية هذه. يتجاهلهم من يواصلون تعزيز إفلات إسرائيل من العقاب وعرقلة الحل نظرا للاستخدام المستمر لحق النقض ضد إنشاء دولة فلسطينية والاعتراف بها بوصفها عضوا كامل العضوية في مجتمع الأمم.

وقد اعتمدت الأمم المتحدة، في الذكرى السنوية السبعين لإنشائها، خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) في محاولة ترمي إلى القضاء على الفقر والبؤس وتهيئة الظروف الملائمة للرفاه المشترك لجميع الشعوب. ولكن علينا أن نسأل أنفسنا: هل يمكن للشعب الفلسطيني أن يمارس ذلك الحق في التنمية؟ وبالإضافة إلى ذلك، هل سيكون بمقدوره تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها إذا كان الحيز السياسي للدولة الفلسطينية تحتله إسرائيل؟

والإجابة واضحة. فالاقتصاد الفلسطيني هو اقتصاد احتلال، وخاصة في قطاع غزة، ينطبق على جميع المستويات وفي جميع مجالات حياة الشعب الفلسطيني – من احتلال لأراضيه، واستخدام لموارده الطبيعية، وحرمانه من حقه في حرية التنقل وعودة اللاجئين، وتقييد حركة مواطنيه والتدمير اليومي لبنيته التحتية. وفي كل يوم يمر تقطع أوصال القدر الضئيل المتبقي له من أراض ويدمر معها أي إمكانية لإقامة دولتين.

ومرة أخرى، ندين هذه الحلقة المفرغة من عدوان – إعادة إعمار – عدوان، ونعيد التأكيد على أنها يجب أن تتوقف. وتستمر إسرائيل في استعمار الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في القدس الشرقية، على مرأى من المجتمع الدولي المذعن. وإذ تحثنا الزيادة، التي تنذر بالخطر، في الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين وتفاقمها، ندعو مجلس الأمن مرة أخرى إلى مطالبة إسرائيل بالوقف الكامل لاحتلالها لفلسطين ورفع الحصار الإجرامي المفروض على غزة والإفراج عن جميع السجناء الفلسطينيين الذين نؤكد من جديد تضامننا الكامل معهم.

وعلاوة على ذلك، تتضامن نيكاراغوا مع القضية الفلسطينية وتطالب بالإنشاء الفوري لدولة فلسطينية على حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وبالتالي إرساء الأساس لإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، مع وجود دولتين – فلسطين وإسرائيل – تعيشان جنبا إلى جنب في سلام.

ولا يفوتنا الإشارة إلى أن سياسات التدخل بجميع أنواعه وتغيير الحكومات التي تضطلع بها بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد أفادت إسرائيل. فقد عملت على تحويل الأنظار بعيدا عن احتياجات الشعب الفلسطيني وكفاحه من أجل إقامة دولة، وفي الوقت نفسه تتيح لإسرائيل اتباع ممارسات وسياسات أكثر عدوانية ضد المنطقة.

إن السلام في الشرق الأوسط لا ينطوي فقط على حل عادل للقضية الفلسطينية، بل يجب أن يشمل بالضرورة انسحاب إسرائيل من لبنان وجميع الأراضي العربية المحتلة من هضبة الجولان السورية إلى الأراضي العربية المحتلة الأخرى. كما أنه من الضروري إنهاء التدخل الأجنبي بكل أشكاله في المنطقة من أجل تحقيق منطقة سلام وأمن للشعبين العربي والإسرائيلي أخيرا.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد بيدرسن (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): ليس هناك ما من شأنه أن يمهد السبيل لتحقيق استقرار إقليمي أوسع، أكثر من إيجاد تسوية سياسية للتراع في سورية. وتؤيد النرويج جهود المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا الدؤوبة لتحقيق هذه الغاية تأييدا تاما. وتتحمل جميع الأطراف مسؤولية كبيرة عنتحويل المحادثات إلى عملية تفاوضية ذات مصداقية يمكن أن تفضي إلى انتقال سياسي حقيقي. وهذا يعني أن الأطراف يجب أن تبدأ في معالجة المسائل الصعبة المحددة في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويشمل ذلك إنشاء حكم ذي مصداقية وجامع وغير طائفي – هيئة إدارة انتقالية شاملة للجميع، وعملية صياغة دستور جديد. وتتحمل الأطراف أيضا مسؤولية ثقيلة عن عدم تقويض العملية السياسية من خلال القيام بإجراءات ضارة على الأرض.

فقد عانى الشعب السوري ما لا يطاق. وقد كان حجم الدمار والموت والجوع هائلا. ويعيش الآن ثلاثة من كل أربعة سوريين في فقر. وهناك ما يزيد على مليوني طفل غير ملتحقين بالمدارس. ونحث الأطراف على أن تكفل احترام اتفاق وقف الأعمال العدائية وتحسين وصول المساعدات الإنسانية، بما في ذلك اللوازم الطبية. فذلك أيضا أمر بالغ الأهمية للعملية السياسية.

وفي شباط/فبراير، تعهدت البلدان المانحة بحوالي ١٢ بليون دولار لدعم سورية والمنطقة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. وقد كان التعهد لعام ٢٠١٦ وحده ٦ بلايين دولار. وقد كان ذلك تعهدا لم يسبق له مثيل، غير أن المبالغ المدفوعة تأخرت كثيرا عن المواعيد المحددة. وقد حان الوقت للوفاء بتلك التعهدات.

ويظل حل التراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين حيويا لضمان الاستقرار والرخاء الإقليميين والسلم والأمن الدوليين. وعلينا أن نسعى إلى التصدي لالذين يسعون إلى تقويض رؤية حل الدولتين، إما عمدا أو دون قصد. فالوضع الراهن لن يفيد أحدا؛ ولن يؤدي الحفاظ عليه سوى إلى المزيد من عدم الاستقرار. ومقابل كل يوم يستمر فيه الوضع الراهن تفوت فرصة للسلام. ويضر الاحتلال بالإسرائيليين والفلسطينيين، على السواء، ضررا بليغا. والحل القائم على وجود دولتين هو الطريق الوحيد الموثوق به والمجدي نحو تحقيق سلام طويل الأجل. وعلى الطرفين نفسيهما اتخاذ المزيد من الخطوات لحل

التراع. وتستدعي التوترات الحالية خطوات فورية ومنسقة من قبل جميع الأطراف. ويجب وقف جميع أعمال العنف.

ويجب على إسرائيل وقف بناء المستوطنات ووقف هدم المنازل. ويجب على الفلسطينيين تعزيز مؤسساتهم وتنفيذ الإصلاحات الأساسية. ويجب إيجاد الحلول التوفيقية السياسية اللازمة لتحسين الوضع في غزة. وتقع مسؤولية حل التراع على عاتق الطرفين. وفي الوقت نفسه، يحتاج المجتمع الدولي إلى بذل المزيد من الجهود لكفالة حل عادل متفق عليه على أساس حل الدولتين. كما أن من مصلحتنا فعل ذلك. فلا يمكننا أن ندع هذا التراع يزيد من تفاقم الحالة المضطربة أصلا في المنطقة. ولذلك يجب أن يرقى مجلس الأمن إلى مستوى مسؤوليته.

سيعقد وزير خارجية النرويج، غدا في بروكسل، اجتماعا لفريق التنسيق بين المانحين، لجنة الاتصال المخصصة. وتهدف اللجنة إلى بناء مؤسسات للدولة، وجعل الاقتصاد الفلسطيني مستدام قدر الإمكان، إلى أن يتم حل التراع. ويتمثل الهدف من الاجتماع في وضع خطة لموازنة الميزانية الفلسطينية. وستتناول الخطة مسائل من قبيل وقف تسرب الإيرادات المالية وجعل ترتيبات تقاسم الإيرادات بين إسرائيل وفلسطين أكثر فعالية وتطوير اقتصاد فلسطيني مستدام من خلال النمو واستثمارات القطاع الخاص. وإن كانت الجهات المانحة ستواصل بناء دولة فلسطينية، فلا بد من إيجاد أفق سياسي موثوق به لحل التراع. فالاقتصاد المستدام أمر لا غنى عنه للدولة الفلسطينية المستقلة المقبلة، غير أن الهدف النهائي يجب أن يكون حل التراع.

وكما نعلم جميعا، من الصعب تحقيق السلام. ويجب على مجلس الأمن أن يبرهن عن الريادة ويشق طريقا يفضي إلى استئناف عملية السلام.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد هان تشونغهي (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على عقد المناقشة الفصلية المفتوحة الثانية لهذا العام بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية.

بادىء ذي بدء، أود أن أعرب عن تعازي جمهورية كوريا القلبية للعائلات المفجوعة لضحايا الزلازل في إكوادور واليابان. وتشارك جمهورية كوريا بنشاط في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق الانتعاش السريع في المناطق المتضررة.

وتعرب جمهورية كوريا عن قلقها البالغ إزاء استمرار العنف بين إسرائيل وفلسطين على حساب حياة الكثيرين واستمرارية حل الدولتين. إن السلام الحقيقي والدائم لا يمكن أبدا أن تفرضه التدابير الانفرادية والقسرية من طرف واحد؛ بل إنه لن يتحقق إلا من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين، استنادا إلى الاعتراف المتبادل والتعايش. وتشترك جمهورية كوريا في النداء الدولي إلى الأطراف لإنهاء العنف والتحريض، واتخاذ تدابير بناء الثقة بغية استئناف المفاوضات ووضع إطار عملي لحل الدولتين.

وعلى وجه الخصوص، نحيط علما بالتقرير الأخير لمكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، الذي يفيد بأن عمليات هدم منازل الفلسطينيين ومرافق كسب رزقهم زادت عن الضعف في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ إلى آذار/مارس ٢٠١٦، بالمقارنة مع الأشهر الستة السابقة، وبأن عدد عمليات الهدم بحلول منتصف نيسان/أبريل من هذا العام قد تجاوز فعلا مجموع عام ٢٠١٥. ولا بد من اتخاذ تدابير بناء الثقة على وجه الاستعجال، بما في ذلك إنهاء التوسع الاستيطاني في الأرض المحتلة، بغية تهيئة بيئة أكثر ملاءمة للحوار من أجل تحقيق سلام مستدام بين الطرفين.

كما نعرب أيضا عن القلق إزاء الافتقار للوحدة فيما بين الأطراف الفلسطينية. فالوحدة وتوافق الآراء في صفوف

الشعب الفلسطيني شرط مسبق أساسي لتحقيق السلام وإقامة الدولة المستقلة الديمقراطية وذات السيادة. وفي الوقت ذاته، تدعو جمهورية كوريا المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط إلى مضاعفة جهودها للوساطة، وتتطلع إلى ما ستقدمه من توصيات عملية للنهوض بحل الدولتين.

وفيما يتعلق بسورية، ترحب جمهورية كوريا بمؤشرات التقدم المحرز في الميدان، بما في ذلك تثبيت الحالة الأمنية منذ وقف الأعمال القتالية في ٢٧ شباط/فبراير، وزيادة وصول المساعدات الإنسانية إلى بعض المناطق، والجولة الجديدة من المحادثات فيما بين الأطراف السورية ابتداء من ١٣ نيسان/أبريل. ومع ذلك، لا تزال هناك شواغل كبيرة إزاء عدم امتثال جميع الأطراف لوقف الأعمال القتالية المتفق عليه والعراقيل الخطيرة التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية الدولية إلى ملايين السوريين الذين هم في أمس الحاجة إليها، بمن في ذلك ٤,٦ ملايين شخص في المناطق المحاصرة أو التي يصعب الوصول إليها. إن امتثال جميع الأطراف لوقف الأعمال القتالية المتفق عليه وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى الناس في جميع أنحاء البلد لا يكتسيان أهمية بالغة في تهيئة الظروف التي تعزز عملية السلام فحسب، ولكنهما يدلان أيضا على نتائج هذه العملية. وتحث جمهورية كوريا مرة أخرى جميع الأطراف على التقيد الصارم بوقف الأعمال القتالية، وتحض الحكومة السورية على ضمان وصول المساعدات الإنسانية بصورة كاملة ومستدامة وبدون عوائق. ونؤيد الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام ستافان دي ميستورا، من أجل التوصل إلى توافق في الآراء فيما بين الأطراف ووضع خارطة طريق لانتقال سياسي قابل للتطبيق في سورية.

وفيما يتعلق باليمن، تعرب جمهورية كوريا عن أسفها لتأجيل الجولة الثالثة من محادثات السلام، التي كان من المفترض أن تبدأ اليوم في الكويت. ونحث جميع الأطراف على التقيد الصارم باتفاق وقف الأعمال القتالية واستئناف محادثات السلام دون مزيد من التأخير. وتؤكد جمهورية كوريا مجددا دعمها القوي للدور الحاسم الذي يؤديه المبعوث الخاص للأمين العام، السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، في التوسط بين الأطراف من أجل إحلال السلام في اليمن.

وفيما يتعلق بليبيا، ترحب جمهورية كوريا بوصول مجلس الرئاسة إلى طرابلس في ٣٠ آذار/مارس، باعتباره خطوة هامة صوب تشكيل حكومة الوفاق الوطني، وفقا للاتفاق السياسي الليبي والقرار ٢٢٥٩ (٢٠١٥). وبالنظر إلى التهديد الخطير الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ومحاولاته الرامية إلى زيادة توسيع نطاق نفوذه في الجزء الأوسط من البلد، فقد أصبح إنشاء حكومة الوفاق الوطني وتطبيع مهامها أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. وتحث جمهورية كوريا جميع الأطراف على تغليب كفة الأمن الوطني على مصالحها الخاصة، والتعاون مع مجلس الرئاسة والممثل الخاص للأمين العام، السيد مارتن كوبلر، في هذه العملية. وستشارك جمهورية كوريا في الجهود الدولية من أجل تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في ليبيا.

لقد ظلت الحالة في الشرق الأوسط لأمد طويل أحد أهم البنود المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. بيد أن عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين بقي جامدا لفترة طويلة جدا وأدت الأزمات المتعددة الجوانب في سورية واليمن وبلدان أخرى في المنطقة إلى معاناة إنسانية شديدة في المنطقة وخارجها. والوضع الراهن لا يمكن أن يستمر. وما زال لدينا الزخم السياسي اللازم لحل هذه النزاعات والأزمات التي طال أمدها. وتحث جمهورية كوريا تمرة أخرى جميع الأطراف في النزاعات على اتخاذ التدابير اللازمة لحلها وإحلال السلام،

مُجددةً تأكيد التزامها بالاضطلاع بدور بناء من أجل تحقيق هذه الغاية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

السيد صبر الله خان (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد سري لانكا البيان الذي أدلى به ممثل إيران باسم حركة بلدان عدم الانحياز. وأود أن أدلي بالبيان التالي بصفتي الوطنية.

لقد أسهمت النزاعات في سورية واليمن وأزمة اللاجئين غير المسبوقة وازدياد التطرف العنيف في تزايد عدم الاستقرار في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط. وفي ذلك السياق، تزداد أهمية القضية الفلسطينية. وعلى وجه التحديد في هذا الوقت من الاضطرابات غير المسبوقة في الشرق الأوسط، إذ ينصب تركيزنا على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش، واشتداد أزمة اللاجئين في سورية، يجب على العالم ألا ينسى الحالة الإنسانية المزرية للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا سيما في غزة، التي تعيش ظروفا لا يمكن تبريرها. ونشدد على الحاجة الملحة لإبداء الريادة من أجل إنهاء تهميش الفلسطينيين واضطهادهم في أرضهم.

وتؤيد سري لانكا عمل وكالات الأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الذي لا يزال يوفر لغالبية الناس في غزة أبسط الضروريات، بما في ذلك التعليم. ونؤكد مجددا على ضرورة استمرار مجتمع المانحين في تمويل الأونروا لتمكينه من أداء مهامه بفعالية.

إن سري لانكا، بصفتها رئيسة اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، تشعر بالقلق على نحو خاص إزاء تصاعد العنف وارتفاع عدد الإصابات بين المدنيين، بمن فيهم الرضع.

والأنشطة الاستيطانية في الأراضي المحتلة تنتهك للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقيات جنيف، وتفاقم حوادث العنف في المنطقة. واستمرار ممارسة الاحتجاز الإداري عامل آخر يؤدي إلى استفحال الحالة في الأراضي المحتلة.

لا تزال القيود المفروضة على الحركة من غزة وإليها تمثل مشكلة رئيسية بالنسبة لاقتصاد ورفاه الشعب الفلسطيني. القيود المفروضة على الواردات والصادرات تخنق النمو الاقتصادي. وللاستمرار في استغلال الموارد الطبيعية في الأراضي المحتلة في انتهاك للقانون الدولي الإنساني تأثير سلبي على حقوق الشعب الفلسطيني.

ويدعو وفدي إلى التوصل إلى حل عادل ودائم لقضية فلسطين وإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني. إن الأنشطة الاستيطانية الجارية غير قانونية بموجب القانون الدولي، والحصار المفروض على قطاع غزة عقبة أخرى أمام السلام. وعلاوة على ذلك، فإن المستوطنين في الجولان السوري المحتل يتمتعون بمنافع غير متناسبة من حيث المياه والموارد الزراعية. التوسع الزراعي واستغلال الموارد الطبيعية والزراعية في المنطقة مستمر بلا هوادة.

على طرفي النزاع تهيئة البيئة اللازمة من أجل تيسير إحلال السلام. هناك ضرورة ملحة لتدابير بناء الثقة المتبادلة لدعم الجهود الرامية إلى استئناف الحوار والمفاوضات الموضوعية. وعلى إسرائيل حماية السكان المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وأن تمتنع عن اتخاذ إجراءات تتعارض مع القواعد الثابتة للقانون والممارسة الدوليين.

نحن ندرك الاحتياجات الأمنية لإسرائيل. ستؤدي الهجمات العشوائية ضد المدنيين الإسرائيليين إلى دوامة من

العنف تفضي إلى نتائج عكسية. ونحث الطرفين على احترام القانون الدولي الإنساني وممارسة أقصى درجات ضبط النفس من أجل سلامة المدنيين ولتحقيق الهدف الأكبر المتمثل في السلام.

من المهم مواصلة المشاركة في البحث عن حل عادل ودائم للحالة في الشرق الأوسط. وتؤيد سري لانكا تنفيذ قرارات الجمعية العامة بشأن الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في إقامة دولته وتحقيق حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

ويشجعنا أنه، رغم عقود من خيبة الأمل، فإن الشعب الفلسطيني يحافظ بعزم على روحه وقوة هدفه من أجل الحصول على حقوقه المشروعة، مع تغلبه على التحديات الكبيرة التي تواجهه. ويحدونا الأمل في أن يعمل الشعب الفلسطيني سويا من أجل الحفاظ على الوحدة الوطنية. هذا أمر لا بد منه من أجل إقامة دولة فلسطين مستقلة وذات سيادة كاملة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد منذر (الجمهورية العربية السورية): في البداية اسمح لي، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على ترؤس بلدكم الصديق لأعمال مجلس الأمن لهذا الشهر.

يوم أمس، قامت حكومة الاحتلال الإسرائيلي بعقد اجتماع في الجولان السوري المحتل، وذلك في خطوة استفزازية وخطيرة للغاية، خطوة تعكس حقيقة تمرد إسرائيل على القانون الدولي واستهتارها بالمجتمع الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وعلى رأسها قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، الذي يعتبر قرار إسرائيل بفرض قوانينها وسلطتها وإدارتها في الجولان السوري المحتل لاغيا وباطلا ومخالفا للقانون الدولي. وإذ تدين الجمهورية العربية السورية بأشد العبارات هذا التصرف العدواني الذي يهدد بتفجير المنطقة أكثر فأكثر، فإنها تطالب الأمم المتحدة ومجلس الأمن بالتدخل الفوري لإدانة عقد هذا الاجتماع ولضمان عدم تكرار مثل هذه المخالفة الخطيرة.

وقد ساءنا عدم تضمن إحاطة الأمين العام اليوم لإدانة واضحة لهذه الخطوة الإسرائيلية، على الرغم من أن أحدا لا يمكنه التشكيك في عدم قانونيتها ومخالفتها لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة بالجولان السوري المحتل. ونحن ننتظر من الأمانة العامة أن تكون متسقة مع مبادئ الأمم المتحدة وأهدافها، وبالتالي إصدار إدانة واضحة وصريحة بهذا الخصوص. لأن عدم القيام بذلك سوف يبعث رسالة خاطئة إلى إسرائيل، بأن الأمم المتحدة تتغاضى أو تدعم ما تقوم به من أعمال غير قانونية في الجولان السوري المحتل.

واهم من يعتقد أن الأزمة التي يمر بها بلدي، سورية، يمكن أن تحيدنا عن حقنا غير القابل للتصرف في استعادة الجولان السوري المحتل كاملا حتى خط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧. ونعيد التأكيد أن هذا الحق لا يخضع للتفاوض أو المساومة. ولا يسقط بالتقادم، ولن تغير فيه كل الإجراءات الإسرائيلية غير القانونية شيئا. وليس أدل على هذه الحقيقة من موقف أهلنا في الجولان السوري المحتل، الذين أكدوا يوم أمس أن زيارة نتنياهو وحكومته الاحتلالية إلى الجولان لن تغير من موقفهم قيد أنملة، وأنه مثلما تم طرد المستعمرين السابقين من سورية، سيتم تطهير الجولان من دنس الاحتلال الإسرائيلي عاجلا أم آجلا.

ونؤكد أن إسرائيل سوف تحاسب وتلاحق قانونيا عن كل الانتهاكات التي ترتكبها في الجولان السوري المحتل، سواء من حيث الاستيطان أو السياسات العنصرية أو سرقة موارد الجولان الطبيعية، بما في ذلك النفط والماء، أو دعمها للمجموعات الإرهابية المسلحة في منطقة الفصل أو الاعتقالات التعسفية بحق السوريين الرازحين تحت الاحتلال،

وعلى رأسهم الأسير صدقي المقت والأسيرة بشيرة محمود والأسير أمل أبو صالح والأسير إياد الجوهري، إلى غير ذلك من الانتهاكات التي تشكل خرقا صارخا للقانون الدولي واتفاقيات جنيف وقرارات الأمم المتحدة.

تتحمل الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها مسؤولية تاريخية وقانونية وأخلاقية تجاه إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة، وعاصمتها القدس، مع ضمان عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د – ٣) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨. إلا أنه على الرغم من مضي عقود طويلة على هذا الاحتلال بكل ما رافقه من انتهاكات إسرائيلية منهجية وموثقة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فقد فشل مجلس الأمن في الاضطلاع بمسؤولياته. ولم نشهد أي تحرك دولي جدي وحقيقي في هذا الصدد. والسبب بات معروفا للجميع، ألا وهو الدعم الأعمى لإسرائيل من قبل بعض الدول النافذة في هذا المجلس، وهو الأمر الذي أعطى لإسرائيل الاعتقاد بأنها فوق القانون وأنها في منأى عن المحاسبة. فأصرت على فرض الاحتلال كأمر واقع، وتمادت كثيرا في سياساتها العنصرية والاستيطانية والعدوانية.

فلاحظنا تزايدا كبيرا في الأنشطة الاستيطانية. حيث ازدادت مساحة المستوطنات الإسرائيلية خلال العقدين الآخيرين بنسبة تزيد عن ١٨٢ في المائة. كما زاد عدد المستوطنين بنسبة تتجاوز ١٨٩ في المائة. وحسب التقارير، فإن مشاريع بناء وحدات سكنية استيطانية في الضفة الغربية المحتلة تضاعف بما يزيد عن ثلاث مرات في الثلث الأول من العام الجاري مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي.

وفي الجولان السوري المحتل، فإن الأمر لا يقل خطورة. فإسرائيل ماضية هناك أيضا في سياساتها الاستيطانية لتكريس احتلالها للجولان، وذلك عبر توسيع وبناء المستوطنات ومنح حوافز مالية لجلب المستوطنين من خلال مشاريع مثل ”تعالى إلى الجولان“ أو ما يعرف بمشروع المزارع، وفي هذا السياق، تم الكشف مؤخرا عن وجود مخطط لإقامة ١٨ حيا استيطانيا جديدا في الجولان المحتل. وقد أعلن ما يسمى رئيس المجلس الإقليمي لمستوطنات الجولان بكل وقاحة أن هذا المجلس، وأقتبس، ”يستعد لاستيعاب ١٥٠٠ أسرة يهودية جديدة في مستوطنات الجولان“، انتهى الاقتباس.

إن الاستيطان ليس جريمة حرب وحسب، بل هو سياسة إسرائيلية ممنهجة لفرض أمر واقع يقضي على فرص الوصول إلى سلام في المنطقة ويكرّس الاحتلال ويقوّض أي أمل في إنشاء دولة فلسطينية متواصلة جغرافيا وقابلة للحياة. وبعض الدول في هذا المجلس تقول بأن الاستيطان غير شرعي ويجب أن يتوقف، ولكن المفارقة أنها لم تتخذ يوما ولو إجراء واحد لوقف حملات الاستيطان المتصاعدة، كما أنها لم تمارس أي ضغط جدي على إسرائيل في هذا الصدد، لا بل عملت وتعمل على إعاقة اتخاذ أي إجراء أو تحرُّك لوقف الاستيطان وإنهاء الاحتلال من قبل مجلس الأمن.

وإذا أردنا أن نحافظ على ما تبقى من مصداقية الأمم المتحدة، وإذا أردنا أن نمنع فرص الحرب ونعزز فرص السلام في منطقتنا، يجب أن تتوقف الأمم المتحدة عن التعامل مع الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية بشكل روتيني أو احتفالي، دون أي تحرُّك جدِّي يثمر نتائج حقيقية على الأرض، وبالتالي يجب على الأمم المتحدة ومجلس الأمن المبادرة إلى اتخاذ إجراءات فعلية لضمان التنفيذ الكامل للقرارات الدولية ذات الصلة باحتلال إسرائيل للأراضي العربية، خاصة القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٩٧ (١٩٨١)، وإلزام إسرائيل بالانسحاب من كامل الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

ختاما، لاحظنا أنه في كل مرة تصعِّد فيها إسرائيل من عدوانها على الشعب الفلسطيني أو في الجولان السوري المحتل، نرى بعض الوفود تصعِّد من بياناتها التضليلية حول سورية، وكل ذلك بهدف حرف الانتباه عن جرائم إسرائيل وتخفيف الضغط الدولي عنها. ولكيلا ننجر إلى هذه الحيلة الرخيصة، فإنني لن أرد، في إطار هذا البند المخصص لمناقشة الوضع في الأراضي العربية المحتلة، على المزاعم الجوفاء التي ساقتها تلك الوفود ضد بلادي سورية، علما بأنه لدينا الكثير لدحض هذه المزاعم التي ذكرتها وفود ذات الدول التي تدعم وتؤوي وتسلِّح الإرهابيين وتنشر التطرف والتخريب في سورية، وتعمل جاهدة على إفشال أي حل سلمي لهذه الأزمة عبر تدخلها في الشأن الداخلي السوري.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل ملديف.

السيد ساير (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم أمام مجلس الأمن اليوم في مسألة ذات أهمية بالغة، ليس بالنسبة لملديف فحسب، بل أيضا للجهود الرامية إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين.

وأود أن أشكر الرئاسة الصينية للمجلس على عقد هذه المناقشة الفصلية المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط. وأود أن أعرب أيضا عن تقديرنا للأمين العام على جهوده المتفانية والرامية إلى إيجاد حل للشقاقات في الشرق الأوسط. ومع تزايد الإرهاب والنزاع في المنطقة، قد يبدو السلام للبعض هدفا بعيد المنال إن لم يكن مستحيلا. ولكن ينبغي أن نتوخى تحقيقه بوصفه مشوار ألف ميل يجب علينا أن نقطعه خطوة فخطوة.

ولننظر إلى فلسطين بوصفها دولة غارقة في النزاعات على مدى عقود، دون أن تلوح بارقة أمل حتى الآن لشعبها. ونكرر دعوتنا إلى حل الدولتين بوصفه السبيل العملي الوحيد لتحقيق السلام الدائم في المنطقة. وتدعو ملديف مرة أخرى إلى الإعمال الكامل لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وحقه في إقامة دولته المستقلة على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

وإذ يقارب عدد القتلى من جراء النزاع في سورية الآن ٥٠٠ ٠٠٠ شخص، فقد شهدنا معاناة هائلة بين السكان على كلا جانبي النزاع. ويجب أن تلزمنا الخسائر الهائلة في الأرواح – أي أرواح الرجال والنساء والأطفال – بأن نعمل جميعا بلا كلل لاستكشاف جميع الخيارات الممكنة لأجل التوصل إلى حل مستدام من شأنه أن يحقق السلام في سورية. ويجب علينا إيجاد حل سياسي لوقف سفك الدماء بما يتسق مع التطلعات المشروعة للشعب السوري. ونود التشديد على أهمية التوصل إلى حل سياسي شامل للجميع في سورية استنادا إلى محادثات جنيف. وعليه، نناشد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الإسهام بصورة نشطة في تقديم حلول مقترحة على أمل إيجاد الطريق المؤدي إلى السلام.

ولا تزال الحالة في اليمن مثيرة للقلق الشديد، نظرا لأنها تسهم أيضا في عدم الاستقرار الإقليمي. وإذ يزداد حصار المدنيين المنكوبين في النزاع، فلا غرو أن يفر المشردون من البلد بهدف النجاة بحياتهم. ويتعين علينا أن نبذل قصارى جهدنا في العمل لأجل تحقيق السلام في اليمن، ويجب علينا – في غضون ذلك – أن نكفل وصول المساعدة الإنسانية إلى جميع الأشخاص الذين هم في أمسّ الحاجة إليها. وتدين ملديف الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وتؤمن بأنه لا ينبغي ربطه بأي دين أو عرق أو ثقافة أو مجتمع. فالإسلام يحث على السلام والوحدة وحماية الحياة وصونها، وهو يدين العنف أيضا. ولن تتغاضى ملديف عن جعل التخفي وراء الدين ذريعة للإرهاب، فهو ليس وسيلة لتحقيق أية غاية سياسة.

ونرى أن الشرق الأوسط يمثّل مرتعا خصبا لأعمال القهر والكراهية والعنف، علما بأنها السبب الكامن وراء عدم الاستقرار في المنطقة. ونحن بحاجة إلى القيادة والإرادة السياسية، غير أننا وقبل ذلك، بحاجة إلى إبداء الشجاعة – الشجاعة من زعماء المنطقة، والقيادة من جانب الدول الأعضاء في مجلس الأمن، فضلا عن أعضاء المجتمع الدولي. ونحن بحاجة إلى الشجاعة التي تمكّننا من القيام بما هو صحيح واتخاذ الخطوات المناسبة نحو تحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة لممثل تركيا.

السيد بيجيتش (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): يشهد الشرق الأوسط تحديات لم يسبق لها مثيل. ويمثل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، بتاريخه الممتد طوال ٧٠ عاما نموذجا مصغّرا لما يحدث في المنطقة بأسرها اليوم.

ومنذ المناقشة المفتوحة الأخيرة المعقودة في كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.7610) ما تزال آمال التوصل إلى حل ممكن لقضية فلسطين تتلاشى، في حين ازداد تدهور الحالة في الميدان. ويساورنا قلق بالغ إزاء التطورات الأخيرة. وفي حين ينبغي أن تكون أولويتنا القصوى هي وقف التصعيد السريع للأحداث، فإنه ينبغي لنا في الوقت نفسه أن ندرك جميعا السبب الأساسي للمشكلة: وهو احتلال إسرائيل غير المشروع للقدس الشرقية والأراضي الفلسطينية الأخرى. فاحتلال إسرائيل المستمر وممارساتها ينتهكان القانون الدولي ويعرقلان الجهود المبذولة لتحقيق السلام الدائم. ويشكّل توسيع المستوطنات غير المشروعة عقبة رئيسية أمام تحقيق السلام. ويعدُّ رفض إسرائيل حق الفلسطينيين في استخدام مواردهم الطبيعية، وارتكابها جرائم القتل الجزافي والاعتقال التعسفي والاستخدام المفرط للقوة، وقمع الحق في حرية تكوين الجمعيات والتجمع، ومصادرة الأراضي والجهود الرامية إلى تقويض المكانة الإسلامية للحرم الشريف وقدسيته، وقودا يؤجج الغضب في صفوف الفلسطينيين الذين ما فتئوا يخضعون للعقاب الجماعي على مدى العقود، وهي تزيد الكارثة الإنسانية في غزة، والتي تفاقمت من جراء استمرار فرض القيود من معاناة ١,٨ مليون شخص يقطنون في غزة. وينبغي أن تستجيب إسرائيل لنداءاتنا المتكررة برفع الحصار اللاإنساني.

وليست الحالة الراهنة سوى صورة قاتمة لما سيحدث في حال استحالة التوصل إلى حل الدولتين. ونتفق جميعا على عدم إمكانية استمرار الوضع الراهن. وفي ذلك الصدد، فقد اعتمدت الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي الذي استضافته تركيا في اسطنبول يومي ١٤ و ١٥ نيسان/أبريل قرارا بشأن فلسطين. وعلاوة على ذلك، يجب على مجلس الأمن أن يرقى إلى مستوى مسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن وأن يتخطى عبارات الإدانة إلى اتخاذ خطوات ملموسة وذات مصداقية لإحلال السلام وتوفير الحماية للفلسطينيين. وعلى الجانب الفلسطيني، فقد أصبح تحقيق المصالحة بين الفلسطينيين أكثر أهمية من ذي قبل. ومن الضروري أيضا تقديم الدعم والتشجيع المستمرين من جانب المجتمع الدولي في ذلك الصدد. ولا يزال إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، يمثّل الحل العملي الوحيد. ولن تحيد تركيا عن التزامها بدعم الشعب الفلسطيني لبلوغ تلك الغاية أبدا.

وإن ما حدث في سورية ليس سوى كارثة إنسانية بكل المقاييس، وبالتالي، فهي طعن في ضميرنا الإنساني الجماعي. فليس ثمة نزاع معاصر بلغ فيه انتهاك المعايير الدولية هذا الحد.

وما فتئت تركيا تتحمل ما هو أكثر من نصيبها العادل من عبء الدمار المستمر. ونشعر بقلق بالغ إزاء الآثار الإنسانية والأمنية للأزمة، التي تشكل تهديداً كبيراً لأمننا الوطني. وقد استغل الإرهابيون الفوضى السائدة في الجزء الشمالي من سورية حالياً، حيث باتوا يستهدفون مواطنينا أيضاً. واليوم تحديداً،

أصابت صواريخ أطلقت من سورية بلدة كيليس الحدودية التركية ما أسفر عن مقتل أربعة أشخاص. وفضلاً عن ذلك، نواجه مرة أخرى خطر استقبال موجة جديدة من اللاجئين، وذلك نتيجة للهجوم الذي شنه النظام في حلب مؤخراً.

ونحن إزاء منعطف حاسم الأهمية في سورية. فالجولة الثالثة من المفاوضات قد بدأت في جنيف للتو. وينبغي أن تفضي تلك الجولة إلى نتائج ملموسة. ولا بد من الضغط على النظام للتباحث بشأن جوهر المسألة، ألا وهو الانتقال السياسي. وينبغي أن تؤدي العملية السياسية إلى فترة انتقالية، مع وضع جداول زمنية محددة ودستور جديد وانتخابات. وينبغي إنشاء هيئة للحكم الانتقالي تتمتع بسلطات تنفيذية كاملة. وفي غضون ذلك، يجب أن يكفل المجلس تنفيذ كل التدابير الواردة في قراراته. وللأسف، فقد أصبح الاتفاق على وقف الأعمال العدائية أكثر هشاشة بسبب الانتهاكات المنهجية من جانب النظام وحلفائه. كما أن النظام ما زال يعرقل الوصول الإنساني. وتجريد القوافل من المواد الطبية والجراحية ما زال مستمراً. ولا ينتظر أن تصل الأمم المتحدة إلى أهدافها بنهاية نيسان/أبريل من حيث عدد المدنيين الذين يحتاجون إلى المساعدة في المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها. وعدم إحراز تقدم في هذا المضمار يمكن أن يعرض مفاوضات جنيف للخطر.

وثمة خطر آخر يواجه تلك العملية يتمثل في جهود التدخل في وفد المعارضة. والهيئة العليا للمفاوضات، أحد الطرفين المتفاوضين، ما زالت تشارك في العملية السياسية رغم الجهود الرامية للتشكيك في نزاهتها. وعدم التدخل من قبل أطراف ثالثة في تشكيل فريق التفاوض المعارض أمر لا بد منه تحقيقاً لمصداقية العملية واستدامتها. ومحاولات الانتقاص من شأن المعارضة وإضعافها أمر يضر بالعملية فحسب. ولن تنتهي المأساة الحالية ما لم تكن لدى الشعب السوري حكومة شرعية تمثل إرادته حقاً وتحظى بموافقته الكاملة.

وأود أن أختتم بياني بالتنويه إلى نقطتين إيجابيتين. فيما يتعلق بليبيا، نرحب بوصول المجلس الرئاسي إلى طرابلس ومباشرة مهامه في ٣٠ آذار/مارس. وقد تجلى دعم تركيا لتلك الخطوة الهامة من خلال زيارة ممثلنا الخاص لطرابلس يومي ٤ و ٥ نيسان/أبريل، وكانت أول زيارة دولية للمجلس الرئاسي في مقره. واستضافت تركيا مؤخراً السيد السراج، رئيس المجلس الرئاسي، بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي الثالث عشر في اسطنبول. وقد أسهمت مشاركته في تسليط الضوء على المجلس. ونحن مستعدون أيضاً لاستضافة المؤتمر الوزاري المعني بتقديم الدعم الدولي إلى ليبيا، على نحو ما تقرر في روما في آذار/مارس ٢٠١٤. وتركيا ستواصل تقديم الدعم لليبيا.

أود أيضاً أن أعرب عن دعمنا لبدء وقف الأعمال العدائية في اليمن. ويحدونا الأمل في احترام وقف إطلاق النار ونجاح محادثات السلام المزمع عقدها في الكويت برعاية الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل أيسلندا.

السيد غونارسن (أيسلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الصينية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة الفصلية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك في إسرائيل وفلسطين.

تشهد منطقة الشرق الأوسط سلسلة من النزاعات والأزمات لم يسبق لها مثيل، الأمر الذي يسبب المعاناة للملايين من المدنيين. والمجتمع الدولي، بقيادة المجلس، يتعامل مع تلك الأزمات على سبيل الاستعجال، من سورية إلى ليبيا إلى

اليمن. وتثني أيسلندا على بلدان المنطقة التي تستضيف ذلك العدد الكبير من اللاجئين وتساهم بتبرعات جديدة لمساعدة تلك البلدان على التعامل مع أزمة اللاجئين.

وكما نرى، نحن نعيش في عصر لا غالب في حروبه، هناك خاسرون فحسب. وقد أُعرِب عن تأييد واسع النطاق لتسليط الضوء على الوقاية والحلول السياسية في الاستنتاجات الواردة في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446)، وتقرير الأمين العام (S/2015/682) بشأن تنفيذها. ونحث مجلس الأمن على إعادة تركيز سلطاته الوقائية والسياسية على أقدم نزاع في الشرق الأوسط. والنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني مثال أساسي للحاجة إلى قيام مجلس الأمن والمجتمع الدولي بعمل حاسم للحيلولة دون استمرار تدهور الوضع. ويخشى من وصول النزاع المحتدم في المنطقة إلى نقطة الغليان. فموجة الهجمات العنيفة ضد المدنيين الإسرائيليين مستمرة حيث قتل ٣٠ من المدنيين الإسرائيليين الأبرياء خلال الأشهر الأخيرة. وهذا أمر غير مقبول، شأنه شأن استهداف أي مدنيين أبرياء آخرين. ويقلقنا بشدة، أيضاً، قتل قوات الأمن الإسرائيلية عدداً كبيراً من الفلسطينيين فيما يتعلق بموجة الهجمات تلك، مما يثير التساؤلات حول الإجراءات القانونية المتبعة والاستخدام المفرط للقوة. وقوات الأمن الإسرائيلية قتلت قرابة ١٨٠ فلسطينياً منذ أيلول/سبتمبر الماضي. والحرم الشريف ظل هادئاً في الأشهر الأخيرة. ونشجع كل الأطراف المعنية على التأكد من استمرار ذلك الهدوء. والتحرك لمنع تصاعد النزاع بات أمراً ملحاً.

أولاً، هناك ضرورة ملحة للدفاع عن المسار الواضح الوحيد للسلام المستدام، وهو حل الدولتين. وإسرائيل لا تزال مستمرة في بناء المستوطنات غير القانونية، ومصادرة الأراضي وعمليات الهدم العقابية، رغم الإدانة الدولية. تلك الأعمال تشكل خرقاً للقانون الدولي. كما أنها تمثل تهديداً خطيراً لبقاء حل الدولتين. وأيسلندا تحث مجلس الأمن على تجاوز عبارات الإدانة التي أعرب عنها أعضاء المجلس بصورة فردية والتصرف كهيئة بتوجيه إشارة واضحة إلى السلطات الإسرائيلية بأن المستوطنات أمر غير مقبول. وإذا كنا جميعاً جادين بشأن حل الدولتين كما نقول، فيجب أن يدافع مجلس الأمن عنه.

ثانياً، ينبغي أن يبذل المجتمع الدولي مزيداً من الجهد لإعطاء زخم لجهود البحث عن السلام. وأيسلندا ترحب بإطلاق فرنسا لمجموعة الدعم الدولية والدعوة لعقد مؤتمر للسلام. وفي بحثنا عن السلام، يجب ألا ننسى الإمكانات الهائلة الكامنة في إشراك المرأة من جانب كل الأطراف.

ثالثاً، يتعين إيجاد السبل الكفيلة بإعادة بناء الثقة بين الأطراف. وتلك أساساً مسؤولية القادة على الجانبين، الذين ينبغي أن يكونوا منفتحين إزاء الحلول الإبداعية والمبتكرة. ولكن على المجتمع الدولي، بقيادة مجلس الأمن، أن يبحث عن سبل لبث شعور بالأمل وآفاق الأمن للفلسطينيين وإسرائيل. وينبغي أن يشمل ذلك النظر في تدابير لإرساء حماية دولية.

رابعاً، لا بد من عودة الأوضاع في غزة إلى طبيعتها في إطار نهج وقائي. فإطلاق الصواريخ من غزة على إسرائيل غير مقبول تماماً. والسلطات على الأرض مسؤولة عن منع ذلك العمل. وينبغي أن تكون الردود الإسرائيلية متناسبة. ولكن إذا كانت غزة لن تغدو أرضاً خصبة للتطرف، لا بد من تسريع إعادة الإعمار وإلغاء عزل القطاع.

وأيسلندا تدين كل أعمال العنف ضد المدنيين. ونرى أنه يجب أن يتخذ مجلس الأمن إجراءات صارمة لحماية الطريق إلى السلام وحل الدولتين في النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. ونعتقد أيضاً أن انخراطاً دولياً أوسع نطاقاً ضروري الآن للخروج من المأزق، ونحن نرحب بالمبادرة الفرنسية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثلة فييت نام.

السيدة نغوين (فييت نام) (تكلمت بالإنكليزية): أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين في تقديم الشكر للرئاسة الصينية على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة. كما أتوجه بالشكر للأمين العام على إحاطته الإعلامية صباح اليوم.

فييت نام تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

إن الحوار البناء والمفاوضات وتوظيف الوسائل السلمية الأخرى هو الأسلوب الواقعي الوحيد لتسوية النزاعات الدولية. وهذا ينطبق بشكل خاص على الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وفييت نام تدعو إلى تسوية سلمية للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني الذي طال أمده وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية، بغية التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم وضمان المصالح المشروعة لكل الأطراف المعنية. وفييت نام تؤيد حل الدولتين، مع رؤية دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن وباعتراف متبادل.

ولذلك، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء التقرير الأخير لمكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، الذي يشير إلى أن التوجهات السلبية الحالية على أرض الواقع تعرض سلامة حل الدولتين للخطر. وتقلقنا بشدة التطورات الأخيرة التي تزيد الأمور في المنطقة تعقيداً، لا سيما جولة العنف الأخيرة التي راح ضحيتها مئات الأرواح.

ونشعر بالأسى لدى رؤية الأزمة الإنسانية المتواصلة في الضفة الغربية وغزة ومحنة الملايين من الفلسطينيين. وتدعو فييت نام إلى إنهاء جميع أعمال العنف. ونحث إسرائيل على الوقف الفوري للأنشطة الاستيطانية غير القانونية ومصادرة الأراضي وبناء الجدار الفاصل، والتقيد تقيداً صارماً بالقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونناشد جميع الأطراف المعنية أن تتمسك بتصميمها على تسوية النزاع عن طريق المفاوضات والامتناع عن أي عمل من أعمال العنف والعداء التي تصعّد التوترات. ومن الضروري أن تعطى الأولوية للتخفيف من ألم ومعاناة الشعب الفلسطيني الذي عانى لعقود عديدة.

وما فتئت فييت نام تدعم كفاح الشعب الفلسطيني من أجل حقوقه الأساسية، لا سيما الحق المقدس في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة. وندعو إلى التبكير باستئناف المفاوضات بين الأطراف المعنية، ونرحب بالجهود المتجددة من جانب الأمم المتحدة والمجموعة الرباعية وجامعة الدول العربية وبلدان المنطقة للمساعدة في تعزيز المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية بشأن جميع المسائل الأساسية، وذلك بهدف تحقيق السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد عبد الرحمانوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئاسة الصينية على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، التي تتطلب منا اتخاذ إجراءات عاجلة يمكن لهذه التوترات من دونها أن تؤدي إلى زعزعة الأمن العالمي. كما نشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

إن عالمنا والشرق الأوسط يتعرضان مرة أخرى للخطر، ولا يمكن الاستهانة بالمخاطر الناجمة عن ذلك. ومراعاة لذلك، قدّم نور سلطان نزاربايف رئيس كازاخستان وثيقة نموذج أمني جديد معنونة ”بيان رسمي: العالم. القرن الـ ٢١“ في مؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٦ الذي عقد مؤخراً في واشنطن العاصمة. هذا البيان مهم لأنه يعلن موقفاً حاسماً بشأن مسألة الحرب والسلام. ولتنفيذ ذلك، اقترح إنشاء

تحالف عالمي للدول من أجل السلم والاستقرار والثقة والأمن، تحت رعاية الأمم المتحدة. وينبغي أن تكون المهمة المشتركة للتحالف من أجل العقد المقبل هي إنهاء الحروب والنزاعات، بما في ذلك في الشرق الأوسط.

ويؤكد رئيس بلدي أن وجود عالم خالٍ من النزاعات يقتضي إزالة الظلم الذي هو سبب جذريٌ لها. ومن الواضح أنه يتعيّن إزالة الحواجز التجارية والتنموية في حين يجب التشديد على مبادئ القانون الدولي واحترامها من قبل جميع البلدان. وينبغي استكمال تلك الخطوات، كما يحث الرئيس نزاربايف، بحلول الوقت الذي تحتفل فيه الأمم المتحدة بالذكرى المئوية لتأسيسها. وبالإضافة إلى ذلك، يحذر الرئيس من أنه

”يجب على البشرية في القرن الحادي والعشرين أن تتخذ خطوات حاسمة نحو وقف العسكرة. فلن تكون لدينا فرصة أخرى.“

وكل تلك النهج على صلة قوية بالحالة في الشرق الأوسط. ومن الواضح أن التوترات في الشرق الأوسط تتمحور أيضاً حول القضية الفلسطينية. وندرك أن حل الدولتين، والاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير وإنشاء دولة فلسطين المستقلة، والتعايش سلمياً مع إسرائيل ضمن حدود ما قبل عام ١٩٦٧، هي الوسائل الوحيدة للسلام الدائم. ونؤيّد أيضاً منح العضوية الكاملة لفلسطين في الأمم المتحدة وتشجيع القادة الإسرائيليين والفلسطينيين على إظهار التزام سياسي من أجل التوصل إلى اتفاق سلام تاريخي.

وتؤيد كازاخستان تماماً عملية السلام في سورية في إطار محادثات السلام في مؤتمر جنيف ٣ والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونهيب بالدول الأعضاء أن تؤيد تدابير الأمين العام والجامعة العربية والفريق الدولي لدعم سورية من أجل إيجاد حلول مجدية. ومساهمة منا، استضافت كازاخستان في أستانا عام ٢٠١٥ جولتين من المشاورات السورية، حضرها زعماء من مختلف الجماعات المعارضة وممثلون من الأقليات العرقية والدينية في سورية.

إن حكومة كازاخستان، من خلال تشكيلها نموذجاً يحتذى به في آسيا الوسطى، تؤيد تأييداً تاماً الاقتراح الذي طال أمده لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وإنشاء منطقة من هذا القبيل يمليه دورها المحوري في ضمان الأمن الإقليمي والعالمي على حد سواء. وندعو مرة أخرى جميع الأطراف المعنية إلى ممارسة الإرادة السياسية والتفاهم والثقة من أجل التغلب على وجهات النظر المختلفة وأن تسرع في إنشاء مثل هذه المنطقة.

وعلاوة على ذلك، وبناء على مبادرة من بلدي وشركاء آخرين، وتحت رعاية الأمم المتحدة ورئيس الجمعية العامة، سيعقد حوار رفيع المستوى عنوانه ”الأديان من أجل السلام“ ف، ي ٦ أيار/مايو، لإظهار قوة الوحدة الدينية في مواجهة الطبيعة المدمرة للإرهاب والتطرف العنيف.

ومؤخراً في مؤتمر القمة الثالث عشر لمنظمة التعاون الإسلامي الذي عقد قبل أقل من أسبوع في اسطنبول، بقيادة كازاخستان بالاشتراك مع البلد المضيف، بدأت عملية المصالحة الإسلامية بوصفها نموذجاً جديداً للعلاقات في العالم الإسلامي بهدف التوصل إلى تسوية سلمية للمنازعات وتعزيز وحدة الأمة الإسلامية. ولذلك، فإننا ندعو قيادات جميع بلدان المنطقة إلى أن تتخذ التدابير اللازمة لمنع زيادة تصعيد التوترات الطائفية.

وفي الختام، نؤكد من جديد التزام كازاخستان بالانضمام إلى الجهود المتعددة الأطراف من أجل ضمان السلام في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد بلاساي (تايلند) (تكلم بالفرنسية): تشاطر مملكة تايلند المجتمع الدولي القلق بشأن مسألة تصاعد العنف المنذر بالخطر في عدة مدن بإسرائيل والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، الذي اندلع في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي دون أي بادرة على انتهائه. ولذلك، فإننا نشيد بمبادرة الصين لعقد هذه المناقشة، ونشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

وباعتبارنا أصدقاء لإسرائيل وفلسطين على حدّ سواء، فإننا نؤكد من جديد دعمنا القوي لحل الدولتين، مع رؤية الإسرائيليين والفلسطينيين يعيشون جنباً إلى جنب في سلام ووئام وازدهار. ومع ذلك، فإن استمرار العنف وعدم وجود حوار سياسي حقيقي قد ضيّق آفاق التوصل إلى هذا الحل. وبالتالي فإن تنشيط عملية السلام أولوية عليا بالنسبة لجميع الأطراف المعنية والمجتمع الدولي، بدءاً بتشجيع تهيئة بيئة مواتية لاستئناف الحوار. ومساهمة منا في هذه المناقشة، أود أن أسلط الضوء على النقاط التالية.

أولاً، لا بد لنا من تهدئة الحالة في الميدان وإنهاء العنف بوصف ذلك شرطاً مسبقاً للمفاوضات المقبلة. لقد أدى التحريض وخطاب الكراهية، مقرونين بالخطاب غير المجدي، إلى مواجهات واشتعال للعنف. ونحث جميع الأطراف المعنية على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن أي أعمال استفزازية. ويجب احترام حرمة الأماكن المقدسة وحمايتها. ويجب أن تتوقف فوراً جميع المحاولات الرامية إلى تغيير الوضع الراهن في تلك المواقع، بما في ذلك القدس والخليل.

ثانياً، إن استمرار الأنشطة الاستيطانية وهدم المنازل في الأراضي المحتلة يثيران القلق الشديد، وقد تسببا في التشريد الجماعي للسكان. وهذه الممارسة قد صعدت التوترات وقوضت إمكانية استئناف عملية السلام. وبالتالي، فإننا نحث على التنفيذ الصارم لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة في هذا الصدد.

ثالثاً، نشعر بقلق خاص إزاء الحالة الإنسانية المزرية وتدهور الظروف المعيشية لأكثر من مليون من الأشخاص المتضررين من النزاع الطويل الأمد، بمن في ذلك اللاجئون والسجناء الفلسطينيون. ونشدد على ضرورة قيام جميع الأطراف باحترام القانون الإنساني الدولي وضمان الوصول دون عوائق لجميع المساعدات الإنسانية. ونؤكد كذلك على أن ثمة حاجة ملحة لإعادة بناء المرافق العامة والبنى التحتية الضرورية من أجل تحسين سبل العيش والتنمية الاقتصادية. وعلى وجه الخصوص، ننضم إلى النداء الدولي من أجل رفع الحصار عن قطاع غزة للسماح باستئناف الأنشطة الاقتصادية العادية هناك.

ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجدداً دعمنا المتواصل للجهود الدؤوبة التي تبذلها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى للتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية في غزة والضفة الغربية والقدس. كما نثني على بلدان المنطقة وما وراءها على كرمهم وتبرعاتهم لمساعدة الملايين من الفلسطينيين المتضررين من النزاع، وسنواصل العمل عن كثب مع المجتمع الدولي لتخفيف الأزمة الإنسانية في المنطقة.

وما فتئ النزاع يتصدر جدول أعمال المجلس لعقود. وتم اتخاذ أكثر من ٢٠٠ قرار، ولكن الحالة على أرض الواقع لا تزال تبعث على القلق. ويجب أن يرتقي المجلس إلى مستوى مسؤولياته وأن يعالج هذه المسألة بطريقة أكثر كفاءة من أجل تحقيق السلام والأمن وكفالة سلامة شعوب المنطقة ورفاهها.

وختاما، نؤكد من جديد على اقتناعنا الراسخ بأن الحل القائم على وجود الدولتين هو أفضل طريق لتحقيق السلام. ويجب أن نكثف جهودنا للخروج من المأزق السياسي

وتنشيط عملية السلام. وتحث تايلند جميع الأطراف على أن تلتزم التزاما حقيقيا بإعادة بناء الثقة والعمل معا من أجل إيجاد حل عادل ودائم باستخدام الوسائل السلمية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

السيدة آل ثاني (قطر): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة ونشكر الأمين العام على الإحاطة الإعلامية التي قدمها صباح اليوم. وننضم إلى البيانين اللذين أُلقيا باسم منظمة التعاون الإسلامي وحركة عدم الانحياز.

تفرض التحديات المتزايدة والمتنوعة التي يشهدها العالم على أطراف النزاعات الالتزام بأحكام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والعمل على تخفيف التوترات التي لم يجن العالم منها سوى المزيد من الآثار الكارثية على السلم والأمن الدوليين. إن الهدف الذي ينشده مجلس الأمن هو تحقيق السلام الدائم والشامل في العالم، بما في ذلك في قضية الشرق الأوسط. ولتحقيق ذلك، ينبغي وضع حد للانتهاكات والممارسات غير القانونية الإسرائيلية من خلال إنهاء الاحتلال والاستيطان ووضع حد لجرائم المستوطنين الإسرائيليين ومحاسبة مرتكبيها ووقف سائر الممارسات غير القانونية كالمساس بحرمة المقدسات الدينية وقتل المدنيين الفلسطينيين واعتقالهم ومصادرة أراضيهم وهدم منازلهم وحرمانهم من الموارد الأساسية.

وإن تسوية القضية الفلسطينية لن تتم إلا وفق المعايير والأسس التي أجمع عليها المجتمع الدولي، أي على أساس الحل القائم على وجود دولتين وإقامة دولة فلسطين المستقلة القابلة للحياة على حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمان، وبما يتوافق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القراران ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبادرة السلام العربية، وعودة اللاجئين، واسترجاع الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي العربية المحتلة.

وفي هذا الصدد، فإن أي محاولة لفرض سياسة الأمر الواقع على الجولان العربي السوري المحتل لا تتناقض فحسب مع القانون الدولي وقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) وقرارات الجمعية العامة السنوية بهذا الخصوص، بل هي لاغية وباطلة وليست ذات أثر قانوني، وتقوض الجهود الرامية لتحقيق السلام الشامل في الشرق الأوسط.

لقد بات الجميع يسلم بحقيقة أن السلام لن يتحقق بدون إعطاء الفلسطينيين حقوقهم الأساسية غير القابلة للتصرف في الحياة والأمن وتقرير المصير والعيش بكرامة في أرضهم ودولتهم المستقلة. لهذا، يقع على عاتق المجلس مسؤولية القيام بما يلزم لتنفيذ قراراته السابقة وتحقيق السلام من خلال اتخاذ تدابير لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وإطلاق مفاوضات ذات مصداقية حول جميع قضايا الوضع النهائي ضمن إطار زمني محدد وتسريع الجهود الدبلوماسية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي العربية المحتلة والوقف الفوري والكامل للأنشطة الاستيطانية ورفع الحصار الجائر المفروض على قطاع غزة ودعم الجهود الدولية لإعادة إعمار ما دمرته آلة الحرب الإسرائيلية.

وإدراكا من دولة قطر لأهمية إعادة إعمار قطاع غزة وأثره الإيجابي على عملية السلام، تعهدت بلادي بتقديم بليون دولار لصالح جهود إعادة إعمار غزة. وتنفيذا لذلك التعهد، أنجزت بناء ١٠٦٠ وحدة سكنية في مدينة ”سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني“، والعمل جار للانتهاء من بناء ١٢٠٠ وحدة سكنية أخرى، بالإضافة إلى إنشاء مستشفى ”سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني“ للتأهيل والأطراف الصناعية، وتنفيذ ٤٥ مشروعا للطرق الداخلية في القطاع.

أما في سورية، فعلى الرغم من جهود المجتمع الدولي، ممثلا بالفريق الدولي لدعم سورية، من أجل التوصل لاتفاق وقف الأعمال العدائية الذي أقره مجلس الأمن في قراره ٢٢٦٨ (٢٠١٦)، فإن النظام السوري يصر على مواصلة الخروقات والهجمات ضد المدنيين والأهداف المدنية واستخدام الأسلحة العشوائية وارتكاب المجازر. ومن أبرز تلك المجازر – إن لم يكن آخرها – مجزرة دير العصافير التي راح ضحيتها العشرات من الأبرياء، بمن فيهم الأطفال، في استهداف واضح لمرافق مدنية بحتة. كما يواصل عرقلة القوافل الإنسانية وسحب المستلزمات الطبية منها، ويمنع دخول الاحتياجات الأساسية إلى المناطق المحاصرة كداريا، التي عاين موظفو الأمم المتحدة الوضع اليائس فيها عندما زاروها منذ يومين، كما يواصل احتجاز الآلاف بشكل تعسفي.

إن الضمان الوحيد لوقف العنف على نحو مستدام هو التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) الذي أكد على أن الحل الوحيد الدائم للأزمة هو من خلال عملية سياسية جامعة بقيادة سورية، تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري بهدف التنفيذ الكامل لبيان جنيف (S/2012/522، المرفق)، وإنشاء هيئة حكم انتقالية، تُخول سلطات تنفيذية كاملة، وطالب بإطلاق سراح المعتقلين ورفع الحصار والسماح بوصول المساعدات الإنسانية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين.

السيد الرويعي (البحرين): في البداية أتوجه بالشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. كما أهنئ وفد بلدكم الصديق على رئاسة المجلس لهذا الشهر. كما أشكر الأمين العام للأمم المتحدة على إحاطته الإعلامية في بداية هذه المناقشة الهامة.

تجدد مملكة البحرين التأكيد على موقفها الراسخ الداعم للقضية الفلسطينية والسعي إلى تحقيق آمال الشعب الفلسطيني بالتوصل إلى السلام العادل والشامل والدائم، وذلك بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

فقد أصبحت القضية الفلسطينية أكثر تأزما مما كانت عليه بسبب زيادة وتيرة الاحتلال والاستيطان والحصار والاعتداءات المتكررة على أبناء الشعب الفلسطيني والمقدسات الدينية. وإن مثل هذه الأعمال غير القانونية وغير الإنسانية من شأنها القضاء على كل فرص السلام المنشود وشحن الأجواء التي تؤدي إلى المزيد من التوتر والعنف والتطرف والكراهية، والتي لا تسهم في بناء العلاقات الإنسانية ومد جسور الاحترام التي تدعو إليها كافة الأديان، ولا إلى بناء مجتمعات مسالمة تحفظ الكرامة والهوية الثقافية والتعايش السلمي.

وقد أكد حضرة صاحب الجلالة، الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، حفظه الله ورعاه، في الكلمة التي وجهها للقمة الإسلامية الثالثة عشرة التي عقدت في تركيا أن عملية السلام في الشرق الأوسط أصبحت أكثر تعقيدا وتشهد تراجعا وجمودا في ظل استمرار السياسات الإسرائيلية وممارساتها المعادية للسلام والتوسع في بناء المستوطنات ومصادرة الأراضي واستمرار حصارها لقطاع غزة واعتداءاتها المتكررة على أبناء الشعب الفلسطيني والمقدسات الإسلامية، وبخاصة المسجد الأقصى الشريف.

وإن مملكة البحرين ترفض هذا الظلم وتدعو المجتمع الدولي إلى ردع سلطات الاحتلال الإسرائيلي عن تعنتها الذي تسبب في تقويض عملية السلام وأضحى أحد أهم أسباب انتشار العنف والكراهية والإرهاب في منطقتنا. وأكد جلالته على ضرورة استئناف العملية السلمية انطلاقا من ثوابت القرارات الدولية ومبادرة السلام العربية.

كثيرة هي التحديات والقضايا إلا أن مواقفنا ذاتها ثابتة لا تتغير، وفي مقدمتها التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في بناء دولته المستقلة على ترابه الوطني، وعاصمتها القدس الشرقية.

وأن الجهد المخلص من أجل إيجاد حل عادل ودائم وشامل لملف الشرق الأوسط يتمثل في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للأراضي العربية والفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري ووضع حد لسياسة الاستيطان، ورفع الحصار الإسرائيلي غير القانوني على قطاع غزة واستكمال الانسحاب الإسرائيلي من باقي الأراضي اللبنانية المحتلة، وفق قرارات مجلس الأمن وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة وقرارات الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية وقرارات المجموعة الرباعية الدولية، وإيجاد حل عادل يضمن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د -٣).

ختاما، ندعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي العربية لتحقيق السلام الشامل والعادل. كما نؤكد على ضرورة مواصلة تكثيف الجهود الدؤوبة والمقدرة لدعم الشعب الفلسطيني الشقيق وتحقيق طموحاته وتطلعاته في بلوغ حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): نعرب عن تقديرنا للرئاسة الصينية على عقد هذه المناقشة المفتوحة. من المطمئن إلى حد ما أنه تجري مناقشة القضية الفلسطينية في مجلس الأمن في فترات محددة في ظل استمرار عدم قدرته على اتخاذ إجراء بشأن هذا الشاغل الأساسي من شواغل صون السلم والأمن الدوليين.

يؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى بهما اليوم الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية، باسم حركة بلدان عدم الانحياز وممثل الكويت باسم منظمة التعاون الإسلامي.

إن الرسالة الرئيسية هي أن العالم يتوقع من المجلس أن يتصرف بطريقة حازمة وواضحة ومتواصلة لإيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية. إن استمرار احتلال الأراضي الفلسطينية والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان والهجمات العشوائية ضد المدنيين وتوسيع المستوطنات غير القانونية من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، يشكل إهانة للقيم والمبادئ التي تمثلها المنظمة. على المجلس أن يظهر عزمه على معالجة القضية الفلسطينية على سبيل الاستعجال. لا بد من إيلاء الأولوية الفورية لضمان الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، الذي يعاني منذ عقود.

إن استمرار انتهاكات القانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة نجم عنه ثقافة فظيعة من الإفلات من العقاب. وفي غياب أي مساءلة أو جزاءات دولية، تواصل السلطة القائمة بالاحتلال قتل المواطنين الفلسطينيين، ولا سيما الشباب والأطفال، وسجن العشرات من الفلسطينيين وتعريضهم للاعتداء في مراكزها للاحتجاز وجرح وتشريد آلاف الأسر الفلسطينية من خلال بناء وتوسيع المستوطنات غير القانونية. من الواضح أن سياسة المستوطنات وبناء الجدار في القدس الشرقية المحتلة وحولها، تتبع عمدا من أجل إحداث تغيير جذري في طابع الأراضي الفلسطينية المحتلة ومركزها وتركيبتها الديمغرافية. لن يؤدي هذا إلا إلى تأجيل عملية السلام في الشرق الأوسط إلى أجل غير مسمى، وبالتالي زعزعة آفاق الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

على المجلس التزام أخلاقي لحمل إسرائيل على الوقف الفوري لنظام الاستيطان غير القانوني في الأراضي الفلسطينية

المحتلة، ورفع الحصار عن قطاع غزة ووضع حد لجميع أشكال الاحتلال. لا بد من إيلاء الأولوية الفورية لضمان الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، الذي يعاني منذ عقود في ظل سياسات العقاب الجماعي الإسرائيلية.

لقد قلنا عدة مرات هنا، وسوف نواصل القيام بذلك، إن استمرار الظلم فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية لا يزال هو السبب الجذري لعدد من الآفات التي ينوء بها السلم والأمن الدوليين. ومن بين طائفة من السيناريوهات المحتملة، فإن حل القضية الفلسطينية سيساعد على تجفيف المخزون الأيديولوجي الذي تترع العديد من الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة الدولية إلى استغلاله. من الضروري احترام المسائل الأخلاقية والأدبية المتعلقة بالقضية الفلسطينية بشكل لا لبس فيه بهدف دحر الرسائل الملتوية والهدامة التي يستخدمها المتطرفون العنيفون لخدمة مصالحهم الخاصة.

وتمشيا مع التزامنا الدستوري، تواصل حكومة وشعب بنغلاديش الدعم الثابت للكفاح العادل والمشروع للشعب الفلسطيني لنيل حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية مستقلة تمتلك مقومات البقاء ومتصلة الأراضي ذات سيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل. وما فتئت رئيسة الوزراء الشيخة حسينة توجه هذه الرسالة في خطابها السنوي إلى الجمعية العامة.

ونواصل حث جميع الجهات الفاعلة الرئيسية على مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق حل شامل للقضية الفلسطينية، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق للمجموعة الرباعية ومبدأ الأرض مقابل السلام. وفي هذا السياق، فإننا نغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجددا دعمنا لقرار في المجلس لإحياء الجهود السياسية الرامية إلى تحقيق الحل المنشود القائم على وجود دولتين والدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لمعالجة الجوانب المتعددة الأبعاد للقضية الفلسطينية بطريقة مركزة ومنظمة وشاملة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة لممثل المغرب.

السيد الأطلسي (المغرب): في البداية، أود أن أشكركم، السيد الرئيس، وأن أنوه بمبادرتكم لتنظيم مناقشة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، خلال ترؤسكم للمجلس هذا الشهر. وهو ما يؤكد بجلاء مدى حرص بلدكم على إيلاء هذا الموضوع في الظروف الحالية الأهمية اللازمة والمطلوبة.

يسجل بلدي بقلق عميق التردي غير مسبوق للوضع الفلسطيني في وقت انشغل فيه المجتمع الدولي بمستجدات أخرى. إلا أنه وعلى الرغم من أهمية هذه المستجدات في نظرنا، يجب ألا تحجب القضية الفلسطينية عن أنظار المجتمع الدولي لما لها من مركزية ليس للفلسطينيين والعرب والأمة الإسلامية فحسب بل ولكل محبي ومناصري السلام في العالم.

ذلك أن تسوية الوضع في الشرق الأوسط رهين بإيجاد حل للقضية الفلسطينية، القضية المحورية والمفتاح في المنطقة. وأي تلكؤ أو تلاش لإيجاد حل عادل ودائم يضمن إقامة دولة فلسطين المستقلة، على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، لن يزيد الوضع إلا تعقيدا وتفاقما على حساب صبر الفلسطينيين، الذين علقوا آمالهم على مسلسل السلام ويتطلعون إلى غد أفضل تتحقق فيه أحلامهم وآمالهم المشروعة.

إن المملكة المغربية التي يرأس عاهلها، صاحب الجلالة الملك محمد السادس، لجنة القدس يؤرقها ما آلت إليه الأوضاع في فلسطين عامة والقدس خاصة، ذلك أن استمرار تدهور الوضع في فلسطين جراء التهويد والاستمرار في إقامة المستوطنات وتهجير السكان والاعتداءات المتكررة على الحرم

القدسي وعلى المصلين، ومحاولة نسف الوضع القانوني للقدس الشريف، لا يخدم السلم والسلام في المنطقة ولن يعمل إلا على تأجيج العنف والكراهية والارتماء في أحضان الإرهاب الذي يتربص بالمنطقة ككل. والذي بالرغم من الجهود الدولية المبذولة في هذا المجال بدا مستعصيا يتكيف وبأساليب جديدة ويتوغل دون معاناة أو صعوبة في جميع بؤر التوتر ويعقد كل الحلول.

لقد أصبح لزاما على المجتمع الدولي أن يلقي بكل ثقله وبإرادة فعالة وخلاقة لإعادة الفلسطينيين والإسرائيليين إلى طاولة المفاوضات، ليس من أجل المفاوضات بل لتحقيق حل الدولتين على حدود الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧، والقدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين. وذلك على أسس سليمة وبنية صادقة وفق جدول زمني محدد يعيد الثقة بين الأطراف لإنشاء دولة قابلة للاستمرار والحياة تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في أمن وسلام ووئام وتعايش، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية. لقد أكد جلالة الملك محمد السادس، بصفته رئيسا للجنة القدس، في خطابه أمام مؤتمر القمة الاستثنائي الخامس لمنظمة التعاون الإسلامي، في جاكرتا الشهر الماضي، دعم المملكة المغربية لكل المبادرات الجادة والهادفة إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتحقيق استقلال دولة فلسطين، على حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

ويدعم المغرب المبادرة الفرنسية ومختلف جهود فرنسا الحثيثة لإيجاد حل للقضية الفلسطينية، بما فيها عقد مؤتمر دولي. وخلال القمة الثالثة عشرة لمنظمة التعاون الإسلامي، التي احتضنتها تركيا الأسبوع المنصرم، أفاد جلالته في خطابه إلى القمة:

”لا يسعنا إلا أن نؤكد تأييدنا لدعوة أخينا فخامة السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، إلى عقد مؤتمر دولي للسلام لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي باعتبارها خطوة أساسية تجاه إنهاء الوضع المأساوي والمتفجر في فلسطين، وإعادة الأمل في التوصل إلى حل سلمي عادل وشامل يقوم على حل الدولتين. كما نجدد دعمنا للمبادرة الفرنسية الرامية إلى عودة الطرفين – الفلسطيني والإسرائيلي – إلى طاولة المفاوضات، والتي من شأنها أن تنهي الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، وفقد جدول زمني واضح“..

كما دعا جلالة الملك إلى تبني مقاربة تزاوج بين التحركات والمواقف السياسية والمساعي الدبلوماسية وإبراز الحقوق المشروعة من جهة، والعمل الميداني من جهة أخرى من خلال مشاريع ملموسة تنجزها وكالة بيت مال القدس الشريف لدعم المقدسيين وإنقاذ القدس التي هي جوهر الصراع ومفتاحه. وفي هذا الباب، تجدر الإشارة إلى أن المغرب يتحمل أكثر من ٨٥ في المائة من الميزانية التي تسمح لهذه الوكالة بالاستمرار في الوجود ومواصلة إنجاز مجموعة من المشاريع الملموسة على الأرض الفلسطينية ولصالح الفلسطينيين والمقدسيين. وذلك ليس لأنها مغربية، بل لأن المغرب ملتزم وسيظل ملتزما بالعمل الميداني لصالح المقدسيين والفلسطينيين لدعم صمودهم في أرضهم، دون إغفال المساهمة في المبادرات الدولية الهادفة إلى إقرار سلام عادل ودائم في المنطقة.

إن السبيل الوحيد والسليم لحل القضية الفلسطينية لن يتأتى بالحرب وإراقة الدماء وقتل المدنيين الأبرياء، بل بالعودة إلى طاولة المفاوضات وبنية حسنة داخل إطار محدد المعالم لتحقيق حل دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلم ووئام وأمان وتعايش وتعاون. ويبقى موقف المغرب من هذا الصراع ثابتا، يرتكز على مبادرة السلام العربية، وأسس ومرجعيات تحقيق السلام، على أساس قيام دولة فلسطين مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

وختاما، نؤكد على أن المجتمع الدولي مدعو أكثر من أي وقت مضى للعمل على تحريك عملية السلام وفق جدول زمني محدد، وعلى أسس الشرعية الدولية ومبادئها. وإن المغرب على استعداد للانخراط بكل فعالية في كل المبادرات الهادفة للدفع قدما بعملية السلام بغية التوصل إلى تسوية تحقق الأمن والاستقرار في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل تونس.

السيد الخياري (تونس): أود في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة لعقد هذه الجلسة من النقاش المفتوح حول القضية الفلسطينية. كما أتوجه بالشكر للأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها في بداية هذه الجلسة، حول زيارته الأخيرة لعدد من بلدان المنطقة، ومن بينها بلدي تونس، وحول آخر التطورات في الأرض الفلسطينية المحتلة.

نجتمع اليوم مرة أخرى، كالمرات السابقة منذ سنوات وعقود، وقوات الاحتلال والمستوطنون الإسرائيليون يستمرون في انتهاكاتهم واعتداءاتهم على الشعب الفلسطيني الأعزل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بالضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى مقدساتهم الإسلامية والمسيحية بالقدس والمسجد الأقصى الشريف، في تعنت وإصرار كبيرين على المضي قدما في هذه السياسات المرفوضة سياسيا وقانونيا وأخلاقيا.

فسلطات الاحتلال متمادية في حملاتها الاستيطانية بنسق متزايد ومتسارع رغم الرفض الدولي الواسع النطاق لهذه الحملات التي نجمع كلنا على أنها غير شرعية ومخالفة للقانون الدولي. إن هذه الممارسات والسياسات تؤكد بما لا يدع مجالا للشك على أن إسرائيل ماضية فيما دأبت عليه من فرض سياسة الأمر الواقع وربح المزيد من الوقت لتغيير الوضع القائم بالقوة ووضع العراقيل أمام المحاولات والمبادرات التي تهدف إلى فتح آفاق جدية لتحقيق السلام وفق حل الدولتين الذي أصبح يتآكل شيئا فشيئا مع تآكل الأرض الفلسطينية من جراء التوسع الاستيطاني. ولذلك، فقد حان الوقت لأن تتحمل المجموعة الدولية، وخاصة مجلسكم الموقر، المسؤولية الكاملة عن وضع حد للاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية وممارساته في حق شعبها، وهما أمران لا نختلف جميعا على عدم قانونيتهما وعدم شرعيتهما.

لقد حان الوقت لإحداث تغيير حقيقي في التعامل مع القضية الفلسطينية داخل مجلس الأمن. فلا خيار أمامنا اليوم لوقف التوترات والاضطرابات المتكررة سوى وضع حد للاحتلال والاستيطان اللا مسبوقين واللذين يمثلان أصل المشكلة ومحورها. فلا بد من التحرك الجدي والمسؤول قبل فوات الأوان من أجل التوصل إلى حل سلمي وعادل وشامل يضمن حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة كاملة السيادة والقابلة للعيش والمتواصلة جغرافيا على أراضيه المحتلة عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

ويدعم وفد بلدي أي مبادرة أو جهد دولي مشترك وصادق يمكن أن يسهم في المساعدة على تحقيق هذا الهدف. ويرحب في هذا الإطار بالمبادرة الفرنسية التي تحدث عنها المندوب الفرنسي صباح اليوم. كما تدعم تونس الطلب الفلسطيني بتوفير حماية دولية للمدنيين الفلسطينيين داخل الأرض الفلسطينية المحتلة وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. كما يجدد وفد بلدي دعوته لرفع الحصار الجائر المفروض على قطاع غزة، وتأمين وصول المساعدات الإنسانية والاحتياجات الأساسية لمواطني القطاع. إن عملية السلام الدائم والعادل في منطقة الشرق الأوسط عملية شاملة لا تتحقق إلا من خلال الانسحاب الإسرائيلي الكامل من كافة الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما في ذلك الجولان العربي السوري المحتل، والأراضي التي لا تزال محتلة في الجنوب اللبناني.

ولا يفوتني قبل أن أختتم أن أعرب لكم عن ترحيب تونس بعودة مفاوضات التسوية السياسية للأزمة السورية الجارية حاليا في جنيف، برعاية الأمم المتحدة، وباتفاق وقف الأعمال العدائية، الذي تم التوصل إليه بجهود خيرة من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية. وتتطلع تونس إلى أن يستفيد الأشقاء السوريون من هذه الفرصة الهامة والتاريخية، ومن دعم المجموعة الدولية، والمبعوث الخاص للأمين العام السيد ستافان دي ميستورا، والفريق الدولي لدعم سورية، بهدف التوصل إلى حل سياسي ينهي الأزمة والعنف، ويحفظ سيادة الشقيقة سورية ووحدتها الترابية، وتماسك المجتمع السوري وفقا لخيارات الشعب السوري الشقيق.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد ساركي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، تؤيد نيجيريا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل دولة الكويت باسم منظمة التعاون الإسلامي، وممثل جمهورية إيران الإسلامية، باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

ونود أن نشكر الممثل الدائم لناميبيا على الإدلاء ببيان باسم اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. كما نود أن نشكر وفد الصين على عقد مناقشة اليوم، التي تتيح فرصة للتفكير بشأن الحالة التي تبدو مستعصية في الشرق الأوسط. وعلاوة على ذلك، نشكر الأمين العام بان كي – مون على إحاطته الإعلامية، ونشيد به على الصوت الأخلاقي الذي يمنحه للبحث عن السلام في الشرق الأوسط.

ونرحب بالزيارة التي قام بها مؤخراً إلى المنطقة، والتقى خلالها بمسؤولين رفيعي المستوى في تعزيز لمساعيه الحميدة.

إن الارتفاع في أعمال العنف وعمليات القتل العبثية في الأرض الفلسطينية المحتلة، والتي يرتكبها متطرّفون ووصفها بشكل جيد للغاية المتكلمون قبلي، أمر يثير القلق العميق. وهناك مخاوف من أنه إذا لم يتم احتواء الحالة فثمّة إمكانية للمزيد من التصعيد، مع ما يصحب ذلك من عواقب يمكن التنبؤ بها. ولذلك يجب على المجتمع الدولي العمل بطريقة منسقة لتجنب كارثة أخرى في المنطقة.

إننا ندين أعمال القتل العشوائي بأقوى العبارات الممكنة. فهي أعمال لا يمكن تبريرها. ويجب علينا إحباط السيناريو الذي يملي فيه المتطرفون الخطة السياسية، لأن ذلك من شأنه أن يصبّ الزيت على نار النزاع ويزيد من تعقيد البحث عن السلام الصعب أساساً. ولا بدّ من تجنّب الأعمال الاستفزازية والخطاب العدائي. ويجب احترام مكانة جميع الأماكن المقدسة وحمايتها ضد الأعمال العدوانية.

وتحيط نيجيريا علماً بالتقرير الأخير الصادر عن مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط. ونتشاطر قلق المنسق الخاص من أن فرص الحل القائم على وجود دولتين معرّضة للخطر بسبب الاتجاهات السلبية على أرض الواقع، بما في ذلك التصعيد الأخير في أعمال العنف، واستمرار أنشطة الاستيطان وهدم المنازل والتحريض والافتقار إلى الوحدة الفلسطينية.

ومن الواضح أن الخروج من الأزمة الراهنة وإحياء عملية السلام لا يمكن تحقيقه من دون إنهاء سياسة التوسع الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونعتقد أن هناك عدداً من الإجراءات المحددة اللازمة من أجل تعزيز الاحترام المتبادل والحلول التوفيقية وبناء الثقة وتمهيد السبيل أمام إعمال الحل القائم على وجود دولتين. وتقع على عاتق المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، مسؤولية معالجة هذه المسألة بصورة بناءة قبل فوات الأوان.

وفي هذا الصدد، نحث إسرائيل على اتخاذ خطوات ملموسة لتجميد جميع الأنشطة المتصلة بالاستيطان في الضفة الغربية والقدس الشرقية. إن الجمود الحالي في عملية السلام في الشرق الأوسط ليس مثالياً ولا مستداماً. ويجب على كلا الجانبين اتخاذ خطوات ملموسة للعودة إلى المفاوضات على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخريطة الطريق للمجموعة الرباعية، ومرجعيات مدريد، ومبادرة السلام العربية والاتفاقات ذات الصلة بين الطرفين. وتؤيد نيجيريا جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تهيئة بيئة تفضي إلى العودة إلى مفاوضات مجدية بشأن إنهاء الاحتلال وتسوية النزاع الذي طال أمده.

إن اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) يؤكد على أنه لا ينبغي أن يتخلّف أحد عن الركب في التطلعات المشروعة للتمتع بالحق في التنمية لجميع الشعوب. ومع ذلك، فمن الواضح أن الشعب الفلسطيني لن يستفيد من هذه المجموعة من الأهداف من دون أرض تتوفر لها مقومات البقاء بصفتها وطناً وبلداً له ومن دون سلام دائم للتمتع بثمار عمله وصناعته. ويجب على مجلس الأمن، على سبيل الواجب والضرورة، أن يكفل أن لا يتخلف الشعب الفلسطيني عن الركب ويُستبعد من المجرى العالمي للسلام والرخاء ومن التمتع الكامل بالحريات وحقوق الإنسان.

الرئيس (تكلم بالصينية): طلبت ممثلة إسرائيل الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيها الكلمة الآن.

السيدة ميتزاد (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): يتعرّض بلدي للهجوم بينما نجلس هنا اليوم نتناقش. في الواقع، بينما ظل مجلس الأمن يتداول بشأن الحالة في الشرق الأوسط، تلقينا خبراً عن آخر هجوم إرهابي في القدس. لقد تم تفجير حافلة ركّاب في وسط القدس، مما أدى إلى إصابة عشرات الأشخاص بجروح، جراح بعضهم خطيرة. ومما يبعث على الصدمة ألا يذكر أعضاء المجلس الهجوم مجرّد ذكر في تعليقاتهم ما عدا أوكرانيا وأوروغواي والولايات المتحدة. ونتوقع من المجلس أن يدين الهجوم.

وبالإضافة إلى ذلك، كشف جيش الدفاع الإسرائيلي هذا الصباح أنه اكتشف نفقاً من غزة يصل إلى داخل الأراضي الإسرائيلية. وهذا النفق الإرهابي، الذي يمتدّ مئات الأقدام تحت الأرض، مجهز بنظم كهربائية ومبطن بالأسمنت. وقد حذرنا مراراً وتكراراً من أن حماس ما فتئت تحوّل الأسمنت الذي أرسل لإعادة بناء المنازل والمدارس لإعادة التسلح والإعداد للجولة المقبلة من النزاع. ولدينا اليوم دليل ملموس آخر على ذلك. وقد تم تجاهل هذه الحقيقة أيضاً تجاهلاً تاماً تقريباً.

كان للنفق هدف وهدف واحد فقط: القيام بالهجمات الإرهابية ضد الإسرائيليين الأبرياء. لقد برز إلى العلن تفجير حافلة في القدس والأنفاق الإرهابية انطلاقاً من غزة، ولكن العمل في هذه القاعة يجري كالمعتاد. ومرة أخرى، فإن العديد ممن في هذه القاعة يركزون حصراً على النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني ولكنهم يتجاهلون الإرهاب ضد إسرائيل. بل إن بعض الوفود اختارت أن تقوض مصداقية هذه المنصة الهامة من خلال توجيه اتهامات باطلة وتقديم معلومات مشوهة وبيانات أحادية الجانب. إلى تلك الدول، ولا سيما تلك التي لها مقعد في المجلس، مثل ماليزيا وفنزويلا، أو إلى المملكة العربية السعودية وغيرها ممن يرغبون في وضع أنفسهم في مكان الجهات الفاعلة ذات الصلة، أود أن أقول ما يلي.

بإمكانكم إما أن تواصلوا لوم إسرائيل زوراً على كل ما هو خطأ في الشرق الأوسط خدمة لاحتياجاتكم السياسية الداخلية الضيقة، أو يمكنكم إنهاء نهج لعبة المحصلة الصفرية واعتماد نهج بناء بدلاً من ذلك. ولا عجب في أن تقوم بلدان مثل فنزويلا وماليزيا، التي لها تاريخ طويل من قمع حرية

الكلام وحرية التعبير في الوطن، بتشويه الحقيقة هنا في الأمم المتحدة. وهي لا تدع الوقائع تقف في طريق رواياتها المتحيزة.

وأود أيضاً أن أقول إنني أجد من الغريب أن المملكة العربية السعودية، وهي البلد الذي اتهم بالقصف العشوائي وجرائم الحرب في اليمن، تملك الجرأة لتوجيه ادعاءات رعناء ضد الآخرين.

وقد اختارت إيران ولبنان مرة أخرى انتقاد إسرائيل زوراً. فهل ينبغي لي أن أذكركم، سيدي الرئيس، بأن إيران هي الراعي الأول للإرهاب في المنطقة، سواء كان ذلك مع الحوثيين في اليمن، أو حزب الله الذي يجوّع الناس في مضايا، أو خطتها المشينة في الآونة الأخيرة التي تعرض من خلالها دفع مبالغ للإرهابيين الفلسطينيين؟ إن إيران ممسكة بزمام القيادة حيثما وجد الإرهاب أو عدم الاستقرار في المنطقة. وهي نفس إيران التي أدينت مؤخراً من قبل منظمة التعاون الإسلامي بسبب دعمها للإرهاب.

وبالانتقال إلى لبنان، البلد الذي فيه منظمة إرهابية، هي حزب الله، بصفتها جزءاً لا يتجزأ من الحكومة، فقد أصبحت الحكومة اللبنانية مؤخراً الحامي والنصير الأوحد لحزب الله، في حين أن تلك الجماعة الإرهابية تُدان خارج لبنان من جانب الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي للدور المزعزع للاستقرار الذي تؤديه في المنطقة. ولا يستحي لبنان مع ذلك من انتقاد إسرائيل.

وأود أن أقول لزملائي الفلسطينيين إنه لا يوجد سبيل آخر للمضي قدماً غير طريق المفاوضات المباشرة. وقبل أسبوعين فقط، كرر رئيس الوزراء نتنياهو دعوته لإجراء مفاوضات مباشرة. وقد قال:

”إنني أدعو الرئيس عباس مرة أخرى. لقد فرّغت جدول مواعيدي هذا الأسبوع. ويمكنه أن يأتي في أي يوم، فسأكون هنا. وبابي مفتوح دائماً لأولئك الذين يريدون السعي إلى السلام مع إسرائيل.“

ونحن نناشد الفلسطينيين قبول دعوتنا للمفاوضات وندين تماماً التحريض والإرهاب ضد الإسرائيليين. وندعوهم إلى نبذ الإرهاب والانضمام إلينا علناً على طريق السلام والمصالحة.

الرئيس (تكلم بالصينية): لقد طلب ممثل ماليزيا الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد عبد الرزاق (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): إنني آخذ الكلمة، مع الأسف، للرد على البيان الذي أدلت به زميلتي ممثلة إسرائيل.

أولاً، إن وفد بلدي يرفض رفضاً قاطعاً الادعاءات المقدمة. وهي لا تخدم أي غرض سوى تحويل انتباه مجلس الأمن عن المسألة الحقيقية المطروحة أمامنا، وهي الحالة المستمرة في فلسطين التي هي تحت الاحتلال الإسرائيلي.

إن موقف ماليزيا من فلسطين يستند إلى قيم ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وكذلك مختلف قرارات الأمم المتحدة، بما فيها قرارات مجلس الأمن. ومع ذلك، تواصل إسرائيل تجاهلها التام والصارخ للقانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وما تزال إسرائيل تنتهك عددا لا يحصى من قرارات المجلس ومقررات والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان، بل وقرارات محكمة العدل الدولية أيضا. وقد ورد وصف عدم تعاونها مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بالتفصيل في التقرير الأخير (A/HRC/31/73) للمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية.

وفيما يتعلق بالإرهاب، فإن موقف ماليزيا الثابت منذ أمد طويل هو أننا ندين جميع أعمال الإرهاب وقتل المدنيين، بغض

النظر عما إذا كان الضحايا من الإسرائيليين أو الفلسطينيين. غير أن من المؤسف أن الإرهاب أصبح سردا مناسبا تستخدمه إسرائيل لتصوير نفسها على أنها الضحية لتتستر بذلك على أعمالها غير الشرعية وتخفي عزمها على القضاء على حل الدولتين. ونحث الوفد الإسرائيلي على توجيه جهوده إلى التصدي لمختلف الشواغل التي أثارتها ماليزيا والدول الأخرى الأعضاء اليوم بدلا من محاولة صرف انتباهنا عنها.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٤٥.